جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور الأمم المتحدة في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات الداخلية

مـذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر LMD في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: تعاون دولي

إعداد الطالبة:
- حنك زينب

إشراف الأستاذة:
- د. حموم فريدة

أعضاء لجنة المناقشة:

- الأستاذ:بشكيط خالد..... رئيســـا
- الدكتورة:حموم فريدة..... .....مشرفا و مقررا
- الأستاذة:ضمبري عزيزة..... ...عضــوا مناقشا

السنة الجامعية:
2016/2015 م

دعاء

الحمد لله الذي هذانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا

أن هدانا الله سبحانه و تعالى

اللَهم إذا جردتني من المال أترك لي نعمة الأمل

وإذا جردتني من الأمل أترك لي قوة الصبر كي أتغلب على
الفشل، وإذا جردتني من الصحة أترك لي نعمة الإيمان
اللَهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا

ولابالليأس إذا أخفقنا و ذكَرنا أنَ الفشل هو التجربة التي تسبق
النجاح

اللَهم إذا أعطيتنا النجاح فلا تأخذ منا تواضعنا

وإذا أعطيتنا التواضع فلا تأخذ منَا اعتزازنا

بكرامتنا

اللَهم اختم بالسعادة أحلامنا وحقق بالزيادة امالنا

رَبنا تقبل منا دعائنا

امين يا ربَ العالمين

شكر و عرفان

أشكر الله على ما أولانا من الفضل و الكرم

و الحمد لله حمدا يوافي ما تزايد من النعم

و بعد

أتقدم بشكري الخالص إلى الأستادة التي أشرفت على هذا العمل

الدكتورة " حموم فريدة"

وإلى

كل الذين أسهموا في هذا العمل من قريب أو من بعيد

إهداء

إلى من ضحت من أجلنا بالكثير و لم تنتظر منا حتى القليل

أمي

إلى من علمنا الصبر و المثابرة و كيف يكون العطاء

أبي

إلى من وقفوا معي في السراء و الضراء

إخوتي و أخواتي

إلى رفيقات الدرب و عنوان الوفاء

صديقاتي العزيزات

إلى من درسوا معي وشاركوني النجاح

زملائي و زميلاتي

المختصرات

UNO : UNITED NATIONS OREGANIZATION

FU : AFRICAN UNION

AU : EUROPIEAN UNION

NATO: NORTH ATLANTIC TREATY ORGANIZATION

IBRD:INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVLOPMENT

IMF: INTERNATIONAL MONETORY FUND

NGO :NON-GOVERNEMENTAL ORGANIZATION

PCF : POST-CONFLICT FUND

UNMIL :UN MISSION IN LIBERIA

UNMIK : UN MISSION IN KOSOVO

UNAMA :UN ASSISTANCE MISSION IN AFGANISTAN

UNAMI : UN ASSISTANCE MISSION IN IRAQ

UNIOSIL :UN INTEGRATED OFFICE IN SIERA LEON

UNPSIL :UN PEACE-BULDING OFFICE IN SIERA LEON

ISAF : INTERNATIONAL SACURITYASSISTENCE IN AFGANISTAN

مـــقـــدمـــة

يمثل حفظ الأمن والسلم الدوليين الهدف الأساسي الذي يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيقه، بعد مختلف المآسي الإنسانية التي خلفتها الحربين العالميتين الأولى والثانية فكانت الدعوة إلى إنشاء منظمة دولية تجسدت في هيئة الأمم المتحدة عام 1945 كبديل عن عصبة الأمم بعد فشلها في ذلك، ولقد تجسدت مهمتها في حل المشاكل والمنازعات الدولية بالطرق السلمية، في إطار منظومة الأمن الجماعي التي تتحرك ضمنها الدول في إطار جماعي بما يخدم مصالحها و يضمن أمنها، وإلى حد كبير فقد نجحت منظمة الأمم المتحدة في الحد من النزاعات المسلحة وساهمت في إدارة وحل العديد منها.

لكن ومع نهاية الحرب الباردة والذي كان من أهم معالمها سقوط جدار برلين عام 1989 وما تبعه من تحولات سياسية، اقتصادية وأمنية على الساحة الدولية والتي كان من أهمها التحول في طبيعة النزاعات المسلحة ما بين الدول إلى النزاعات المسلحة داخل الدول، ذلك بعد تصاعد الموجة الانفصالية و تصاعد الصراعات العرقية والإثنية داخل الدول والقابلة لأن تأخذ أبعاد دولية ولهذا يتم اعتبارها في الكثير من الأحيان اشد خطورة من النزاعات المسلحة الدولية.

والملاحظ أن الأمم المتحدة لم تستطع عمل نفس الشيء في مواجهة النزاعات المسلحة الداخلية، وهذا العجز راجع بالأساس إلى عدم تناول ميثاقها التأسيسي حالة النزاعات المسلحة الداخلية في نصوصه القانونية بشكل مباشر والإجراءات الواجب اتخاذها للحد منها بالرغم من الآثار المترتبة عن هذه النزاعات، خاصة بعد تزايد عدد هذه النزاعات بعد الحرب الباردة، التي أسفرت عن مئات الآلاف من الضحايا وسلسلة من المشاكل الداخلية صعبة الحل.كل هذا دفع بالأمم المتحدة إلى إعادة تكييف نفسها وأجهزتها مع طبيعة هذه النزاعات وذلك بصياغة إستراتيجية جديدة تسمح لها بالتدخل داخل هذه الدول دون الاصطدام بمبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول باعتبارها تشكل إحدى مبادئها والتي لا يمكن أن تناقضها.

ولقد مثل تقرير الأمين العام السابق للمنظمة **"بطرس بطرس غالي"** عام 1992 تحت عنوان **"خطة السلام"** فرصة جديدة لتحقيق أهداف المنظمة في حفظ السلم والأمن الدوليين كما جاء في الميثاق بتعزيز الرقي الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح وقد تضمن التقرير مجموعة من المفاهيم المحققة للسلام الدولي: الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام، حفظ السلام وبناء السلام بعد نهاية النزاع.

وعليه فإن إعادة الإعمار كإستراتيجية شاملة لمختلف هذه الإجراءات التي تتبع نهاية النزاع تبنتها الأمم المتحدة لتسوية النزاعات عند فشل المساعي السلمية لتحقيق السلام وحل النزاعات،وهذا باعتبارها إستراتيجية طويلة الأمد تشمل إجراءاتها الجوانب الأمنية

الاقتصادية والإنسانية والتي تتمكن من خلالها الدول الممزقة بسبب الحروب من القضاء على أسباب النزاع واستعادة قدرتها على إدارة شؤونها الداخلية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية دراسة هذا الموضوع في إبراز الدور الحيوي الذي تلعبه الأمم المتحدة في تنفيذ إستراتيجية إعادة الإعمار إنطلاقا من الصلاحيات التي تظطلع بها باعتبارها منظمة دولية ذات سلطة إلزامية في تنفيذ قرارات السياسة الدولية الصادرة عن أجهزتها الرئيسية والتعريف بإستراتيجية إعادة الإعمار بعد إنتهاء الحروب داخل الدول، في ظل التغييرات التي طرأت على المجتمع الدولي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وبروز النزاعات الداخلية إلى جانب التأثيرات التي أفرزتها العولمة والتدخل ضمن الدول من خلال مبدأ التدخل الدولي الإنساني.

مبررات اختيار الموضوع

إن اختيار موضوع الدراسة تحكمه عدة أسباب دفعتنا إلى هذا الإختيار والتي تتباين بين أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

أ-الأسباب الموضوعية:

- توفر عنصر الجدة في الموضوع ومحدودية الدراسات والأبحاث باللغة العربية.
- تعاظم دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين ليشمل التدخل لحل وتسوية النزاعات المسلحة ذات الطابع الداخلي.

ب-الأسباب الذاتية:

- الإهتمام الشخصي بهذا الموضوع والرغبة في البحث والتعمق فيه أكثر.
- أهمية الموضوع بالنسبة للتخصص حيث تشكل منظمة الأمم المتحدة صورة من صور التعاون الدولي.
- إثراء المكتبة الجامعية بهذا النوع من البحوث العلمية.

أهداف الدراسة:

إن أي بحث علمي له أهداف يسعى إلى تحقيقها، من خلال محاولة الكشف عن الحقائق والمعطيات وتسعى دراستنا هذه لتحقيق مجموعة من الأهداف تتلخص فيما يلي:

- محاولة إزالة الغموض حول مفهوم إعادة الإعمار ومصطلحات المشابهة له في إطار مختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها بعد نهاية النزاع.
- محاولة التعرف على إستراتيجيات الأمم المتحدة في عملية إعادة الإعمار بمختلف أبعادها وجوانبها.
- التعرف على دور الأمم المتحدة في إعادة الإعمار من خلال دراستنا لحالات الفشل وحالات النجاح.

- تقييم مدى فعالية الأمم المتحدة في إعادة إعمار الدول الخارجة من النزاعات الداخلية من خلال التعرف على التحديات التي واجهتها أثناء قيامها بذلك.

أدبيات الدراسة:

تعتمد كل دراسة علمية على مجموعة من الدراسات السابقة وذلك باعتبارها كمراجع أساسية في الدراسة، وقد اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من الأدبيات كان من أهمها:

- **سعد عبد الرحمان زيدان " تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي"** :والذي تناول فيه ماهية وأسباب النزاعات المسلحة غير الدولية وصور تدخل الأمم المتحدة فيها وصولا إلى المعوقات التي تواجهها أثناء التدخل لإدارة وتسوية هذه النزاعات.

- أما الدراسات غير المنشورة فقد اعتمدنا على: ماجستير الباحثة **" زغبيب أمينة" بعنوان: إستراتجيات المنظمات الدولية في إعادة الإعمار لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في إقليم كوسوفو:** والتي تناولت فيها تطور التنظيم الدولي وماهية إعادة الإعمار مع التطرق لدراسة حالة إقليم كوسوفو دور المنظمات الدولية في إعادة إعماره بعد إنتهاء النزاع.

- ماجستير الباحث **"معاد محمد البشير مدحت الطاهر"بعنوان: إستراتيجيات إعادة الإعماروب والكوارث في فلسطين:** والتي تطرق فيها لتعريف الكوارث والحروب ومفهمة إستراتجيات إعادة الإعمار من خلال تعريف إعادة الإعمار والمبادئ التي يقوم عليها ومراحلها والجهات الفاعلة فيها مع التمثيل بحالات إعادة إعمار مدينة وارسو وتقديم اقتراحات لإعادة إعمار فلسطين بعد انتهاء الحروب فيها.

الإشكالية:

إن إعادة إعمار الدول الخارجة من الحروب الداخلية تعتبر إستراتيجية شاملة لمختلف العمليات والإجراءات الأمنية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، تتداخل ضمنها الجهود المحلية، الإقليمية والدولية كتجسيد لمفهوم التعاون الدولي وتمثل منظمة الأمم المتحدة أحد أهم فواعل المجتمع الدولي في هذا المجال، وبناءا عليه نطرح **الإشكالية** التالية:

كيف تساهم منظمة الأمم في إعادة إعمار الدول الخارجة من الحروب الداخلية ؟.

وتتفرع هذه الإشكالية إلى أسئلة فرعية :

- ما المقصود بإعادة إعمار الدول بعد انتهاء النزاع الداخلي؟.
- ماهي إستراتيجيات الأمم المتحدة في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات الداخلية؟.
- ما مدى فعالية الأمم المتحدة في إعادة إعمار الدول الخارجة من النزاعات المسلحة الداخلية؟

الفرضية الرئيسية:

تساهم منظمة الأمم المتحدة في إعادة إعمار الدول الخارجة من النزاعات الداخلية من خلال إعمال الإجراءات الشاملة لمختلف الجوانب الأمنية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والكفيلة بمعالجة أسباب النزاع.

الفرضيات الفرعية:

- يقصد بإعادة إعمار الدول بعد انتهاء النزاع مجموعة الإجراءات المطبقة في إطار إستراتيجية شاملة للنهوض بالدول ما بعد النزاع.
- تعمل الأمم المتحدة على إعادة إعمار الدول الخارجة من النزاعات من خلال اعتماد الإجراءات الأمنية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.
- إرتبطت فعالية الأمم المتحدة في إعادة إعمار الدول الخارجة من النزاعات المسلحة بمدى قدرتها على تجاوز التحديات التي تواجهها أثناء قيامها بذلك.

مناهج ومقاربات الدراسة:

يتعين على الباحث عند قيامه بإعداد دراسة ما اختيار المناهج التي تمكنه من الوصول إلى النتيجة التي يهدف إليها و من أجل معالجة إشكالية الدراسة و التساؤلات الفرعية و الفرضيات، و حتى نصل إلى دراسة علمية منهجية اعتمدنا على المناهج التالية:

المنهج التاريخي: و الذي يتعلق بالأحداث و الحقائق الماضية، حيث قمنا بتوظيفه في الفصل الثاني من خلال التطرق للعديد من بعثات الأمم المتحدة في حفظ السلام في العديد من الدول والتعرف على مختلف الإجراءات التي قامت بها في طريق سعيها لإعادة بناء دول ما بعد النزاع.

منهج دراسة الحالة: من خلال التعمق في دراسة حالة معينة، فقد قمنا باستخدامه في الفصل الثالث من خلال دراستنا مجالات تدخل الأمم المتحدة في إعادة الإعمار في كل من كوسوفو، سيراليون، العراق، و أفغانستان.

المنهج المقارن: والذي يستخدم للمقارنة بين ظاهرتين أو حالتين محل الدراسة، وقد قمنا بتوظيفه في الفصل الثالث من خلال المقارنة بين حالات نجاح الأمم المتحدة في إعادة الإعمار في كل من كوسوفو وسيراليون، مقابل حالات الفشل في كل من العراق وأفغانستان، وذلك من خلال إظهار الاختلاف بين الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة في كل حالة على حدى كالميزانية وحجم القوة العسكرية وغيرها من الأمور التي تظهر الانتقائية والازدواجية في المعايير.

المقاربة النسقية: تخاطب هذه المقاربة بنية النظام الدولي وتهدف لتحليل تأثيره سلوك وحداته على الشكل العام للنظام الدولي ، على اعتبار أن أي مخرج من طرف هذه الوحدات ينتج ردود أفعال من قبل الوحدات الأخرى بالشكل الذي يحدد طبيعة العلاقات فيما بينها، وقد تم اعتماده في الفصل الثني لدراسة مخرجات الإجراءات المتبعة من قبل الأمم المتحدة في إعادة إعمار الدول الخارجة من النزاعات المسلحة.

صعوبات الدراسة:

إن أي باحث أثناء قيامه بالدراسة تواجهه مجموعة من الصعوبات التي تعيق وتعرقل بحثه العلمي، ونحن في هذه الدراسة واجهتنا جملة من الصعوبات تتلخص في:
- صعوبة التميز بين بناء السلام وإعادة الإعمار لقيامهما على نفس الإجراءات بعد نهاية النزاع وعدم مراعاة الدقة اللغوية أثناء الترجمة من اللغة الأصلية إلى اللغة العربية.

- صعوبة الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية وصعوبة الحفاظ على نفس المعنى الذي يريده صاحب المرجع الأصلي.
- ضيق الوقت الممنوح للبحث والتعمق في دراسة الموضوع.

تفصيل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتغطية الفرضيات المقترحة، رأينا أن الدراسة الصحيحة والموضوعية لهذه المذكرة تستلزم معالجة هذا الموضوع في ثلاث فصول وذلك كالأتي:

الفصل الأول: والذي يعنى بدراسة الموضوع من الناحية المعرفية وذلك بالتطرق لتعريف إعادة الإعمار والفرق بينه وبين المفاهيم المشابهة له، إضافة إلى التعريف بأبعاد إعادة الغعمار وكذلك التطرق غلى الأطراف الفاعلة في إعادة الإعمار على كافة المستويات المحلية، الإقليمية والدولية.

الفصل الثاني: والذي تم تخصيصه لدراسة إستراتيجيات منظمة الأمم المتحدة في إعادة الإعمار والإجراءات المتخدة من قبل قوات حفظ السلام التابعة لها في إطار إعادة بناء دول ما بعد النزاع على كافة المجالات سواء الأمنية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية.

الفصل الثالث: والذي حددنا من خلاله مدى فعالية جهود الممم المتحدة في إعادة إعمار الدول بعد انتهاء النزاع وذلك من خلال دراسة عوامل النجاح وعوامل الفشل مع التمثيل بدول عانت من نزاعات مسلحة داخلية ككوسوفو، سيراليون والعراق وأفغنستان مع التطرق للعراقيل التي واجهت الأمم المتحدة في تفعيل نشاطاتها، إضافة إلى تقديم اقتراحات بشأن إصلاح الأمم المتحدة لجعلها أكثر فعالية ومصداقية في حفظ السلم والأمن الدوليين.

الفصـــل الأول

إعادة الإعمار :مقاربة معرفية.

يشهد النظام الدولي المعاصر متغيرات عديدة أثرت فيها نهاية الحرب الباردة والتي برزت ضمنها الأهمية القصوى لإستراتيجية إعادة الإعمار ومدى تأثيرها في أوضاع الدول الخارجة من النزاعات الداخلية، وقد ازداد اهتمام المجتمع الدولي بمسألة إعادة الإعمار خاصة وأنه قد شارك فيها العديد من الفواعل الدولية وغير الدولية، والتي تساهم في تطوير أوضاعها على مختلف الأصعدة والمستويات، والتي ترتكز في أساسها على ضمان وتنمية ثقافة السلم لدى المجتمعات، وذلك من خلال مختلف الإجراءات التي تهدف من خلالها للقضاء على أسباب النزاع وإقامة ظروف أفضل من التي كانت قائمة لضمان عدم معاودة النزاع من جديد.

المبحث الأول: مفهوم إعادة الإعمار

تتعدد التعريفات المقدمة لمفهوم **"إعادة الإعمار"(Reconstruction)** لكونه يستخدم في العديد من المجالات والعلوم سواءا بما تعلق بالاقتصاد والسياسة ودراسات السلام والنزاع وهذا الاختلاف راجع بالأساس إلى نوعية التساؤل الذي يشغل دهن الباحث والإجابة التي يبحث عنها من وراء إستخدامه لهذا المفهوم لوقوعه ضمن إستراتيجية شاملة لمختلف الإجراءات والتدابير التي تتخذ في وقت النزاع في إطار إحقاق السلام وحل النزاع وكذا في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع وبناء السلام في الدول الخارجة من الحروب.

وفي هذا المبحث سنتناول بعض التعريفات المقدمة لمفهوم "إعادة الإعمار" وبعض المفاهيم المشابهة له، ومفهوم إستراتيجية إعادة الإعمار لما بعد انتهاء النزاع.

المطلب الأول: تعريف إعادة الإعمار.

قد تفهم عملية إعادة الإعمار بعد الكوارث والحروب على أنها:"عملية بناء ما تهدم من الهيكل العمراني (المباني) بفعل الكارثة أو الحرب"، لكن هذا التعريف ناقص لأنه يأخذ بعين الإعتبار إعادة بناء ما تهدم من البيئة الفيزيائية فقط، ويهمل باقي مكونات النسيج الحضري، حيث أن البيئة الفيزيائية في حقيقتها إنعكاس لحياة الناس الثقافية الاجتماعية والاقتصادية والتاريخ والتكنولوجيا والمناخ وتكون مرحلة إعادة الإعمار بعد مرحلة كثر فيها الخراب وخاصة بعد حروب داخلية أو اجتياح خارجي ويشمل الدمار عادة البنى التحتية والممتلكات العامة والخاصة وقطاعات الإنتاج ويصل التدمير الممنهج (الحروب) إلى تدمير القدرات البشرية المتطورة بهدف إقصاء الشعوب وشل مقاومتها كما تعمل على منع وإعاقة نموها مستقبلا وأسرها في التخلف العجز.[1]

ويعرف الباحث **"برادان بارما" (Bradan Berma)** إعادة الإعمار بعد الكوارث بأنه "مجموعة من العمليات والسياسات التي توضع من أجل مواجهة الكوارث والاستعداد لها، ومن ثم تلبية الحاجة الملحة أثناء الكارثة وإعادة إعمار ما تضرر بعد حدوثها، سواء أكان ذلك على المستوى القصير أو طويل الأمد بحيث تكون هذه السياسات شاملة لكل نواحي الحياة وتهتم بإعادة بناء ما تهدم خلال الكوارث ضمن المحتويات الأخرى (اجتماعية، اقتصادية، ثقافية) وهذه السياسات تختلف بطبيعتها عن تلك التي توقع في الأوضاع والظروف العادية وذلك لأنها تقوم بتلبية الاحتياجات في ظروف

[1] معاد محمد بشير مدحت الطاهر ، إستراتيجية إعادة الإعمار بعد الحروب و الكوارث في فلسطين ، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في هندسة العمارة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين)، 2010، ص ص15- 17.

غير طبيعية وغير مستقرة.[1]

انطلاقا من هذا التعريف يجب التمييز بين إعادة الإعمار بعد الكوارث الطبيعية وإعادة الإعمار بعد النزاعات الداخلية، ذلك أنه في حالة الكوارث الطبيعية تكون عملية إعادة الإعمار موجهة ضد تهديد واحد وموحد لدى كافة مكونات الدولة سواء السلطة الحاكمة أو المجتمع بمختلف فئاته، وهذا التهديد يتمثل في الكوارث الطبيعية أما في حالة إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات الداخلية فتكون صعبة التحقق لوجود انقسامات داخلية على اعتبار أن النزاعات الداخلية تكون إما بين السلطة الحاكمة وجهات مسلحة في شكل انقلاب على السلطة أو تكون بين مجموعتين إثنيتين أو عرقيتين تتناحر فيما بينها من أجل السلطة والموارد والحاجات.

وللنزاعات الداخلية عواقب على كافة الجوانب المجتمعية كالأمن والتماسك الاجتماعي واستقرار الحياة السياسية والاجتماعية، القضائية والعسكرية والتعليم والرعاية الصحية، ولهذا فإعادة الإعمار تهدف إلى استعادة حالة السلم وذلك بخلق بيئة آمنة نسبيا بعد انتهاء النزاع لتجنب استئناف النزاع من جديد. وذلك بضمان الاستقرار واستدامة السلام والتنمية الاقتصادية بمختلف جوانبها وتحقيق الازدهار الوطني.[2]

وتتطلب عملية إعادة الإعمار حشد الجهود والبرامج في مختلف الجوانب كتعريز المؤسسات الوطنية، الإشراف على الانتخابات، تعزيز حقوق الإنسان وبرامج إعادة التأهيل والإدماج وخلق ظروف صالحة للتنمية وهذه الإجراءات تكون بشكل خاص في حالة الدول الخارجة من الصراعات والهدف منها هو الخروج من حالة الحرب إلى حالة السلام.[3]

المطلب الثاني: إعادة الإعمار والمفاهيم التي يتأسس عليها

يتأسس مفهوم إعادة الإعمار على سلسلة من المفاهيم المرتبطة باستعادة حالة السلم والأمن داخل الدول الخارجة من النزاعات المسلحة، وهذا وفقا لتقرير الأمين العام **"بطرس غالي"** لعام 1992 تحت عنوان **"خطة السلام"** وبهذا فهي تتمثل فيما يلي:

1) الدبلوماسية الوقائية (prentive diplomacy): يعرفها معهد **كارنجي لبحوث السلام** بأنها وسيلة وقائية لمنع ظهور الصراعات العنيفة، أو منع الصراعات الجارية من

[1] Bradam berma,analysis of the post disaster reconstruction process following Turkish earthuaks izmir instutue of technology, turkey 1999, p2.

[2] Marie eve roy Marcoux, Construction de la pix post conflect, institut québécois des houtes etudeinternationales, université laval, Janvier, 2008, p 24.

[3]Marie eve royMarcoux , ibid , p25.

انتشارها أو منع ظهور العنف في هذه الصراعات، وتقوم على مجموعة من الأفعال البناءة التي يتم اللجوء إليها لتجنب تهديد محتمل أو استخدام القوة المسلحة من قبل الأطراف المتنازعة من خلاف سياسي إنها الفعل المتماسك والممنهج والمخطط والمبرمج زمنيا لمنع الصراعات العنيفة، وإن إجراءات المنع الوقائي للأزمات يتم القيام بها إما قبل النزاع أثناء أو بعد النزاع، وبعبارة أخرى إنها عملية إجراءات ذات إطار مرحلي كإجراء استباقي أو إستراتيجي متوسط أو طويل المدى يقوم به عدد من الفاعلين بهدف تهيئة الظروف المناسبة لبناء بيئة آمنة ومستقرة.[1]

2) صنع السلام (peace making): يشير إلى الجهود والعمليات التي تتضمن أي عمل يهدف إلى دفع الأطراف المتحاربة للتوصل إلى اتفاق سلام من خلال الوسائل الدبلوماسية لحل النزاع.[2] وذلك بالرجوع إلى الفصل السادس من الميثاق الأممي في حل المنازعات بالطرق السلمية المادة (33). وتتضمن عملية صنع السلام مرحلتين أساسيتين، الأولى تهدف إلى استخدام الجهود السلمية من أجل إيقاف الصدام والوصول إلى حل سياسي مستديم ينهي النزاع أو الصراع.[3]

3) حفظ السلام (peace keeping): يقصد به أساسا نشر الأمم المتحدة لبعثة تتكون من قوات مسلحة أو شرطة مدنية أو متطوعين مدنيين للمساعدة في تنفيذ أية اتفاقيات تكون قد تم التوصل إليها بين حكومات أطراف الصراع.

وتتركز عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على ثلاث مبادئ أساسية هي:

- موافقة أطراف الصراع على عمل هذه العملية ونشر القوات الأممية على أراضيها.
- حياد القوات المشاركة في هذه العمليات.

---

[1] سامي إبراهيم الخزندار، "المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية (إطار نظري)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 32، 2011

[2] رياض حمداوش، "تطور مفهوم بناء السلام (دراسة في النظرية والمقاربات)"، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، (د.س.ن)، ص7

[3] أحمد فخر، مجلة المفاهيم و الأسس العلمية للمعرفة، العدد الأول، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، مصر، 2005، ص9.

-امتناع هذه القوات على استخدام القوة العسكرية إلا في حالات الدفاع الشرعي عن النفس.[1]

4)بناء السلام (peace bulding): هو مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي تنفذ في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات بهدف ضمان عدم الانزلاق إلى النزاع مجددا وذلك بإحداث تغيير في بعض عناصر البيئة التي شهدت النزاع لخلق بيئة جديدة من شأنها تقليل المتناقضات التي دفعت إلى النزاع وتعزيز عوامل الثقة بين أطرافه ودعم القدرات الوطنية على مستوى الدولة من أجل إدارة نتائج النزاع ولوضع أسس التنمية المستدامة.[2]

وعليه تمثل هذه المفاهيم مراحل إعادة الإعمار و التي يتم إعمال كل إجراء منها بما يتناسب والمرحلة التي وصل إليها النزاع ويمثل بناء السلام المفهوم الأقرب إلى إعادة الإعمار من حيث الإجراءات وكونه المرحلة الأخيرة من الإستراتيجية الإعمارية والتي من خلالها نحدد مدى نجاح وتطبيق إستراتيجية إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع طويلة المدى.

المطلب الثالث: تعريف إستراتيجية إعادة الإعمار.

تعرف إستراتيجية إعادة الإعمار بعد انتهاء الحروب على أنها "سلسلة متعاقبة من الخيارات والأفعال يمكن أن تنظم متعاقبة وفقا للوقت والمجال وأصحاب الأدوار وعليه تكون الإستراتيجية الإعمارية ذات توجه إنمائي مع إطلاق الإمكانات البشرية وتوسيع الخيارات المجتمعة بما يصفه **(أمرتيا سين Amartya sen)** بأن إعادة الإعمار هو الحرية وذلك بمعناها الواسع لتشمل الحرية من القهر والحروب والفقر والعبودية السياسية، ومن كل ما يقف عقبة في طريق المشاركة في تشكيل المستقبل.[3]

أما بحسب ما ورد في جدول أعمال الأمم المتحدة من أجل السلام لعام 1992 فقد اشترط تحقق إستراتيجية إعادة الإعمار لما بعد الحروب بتوفر كل من الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام، حفظ السلام وبناء السلام كمراحل مترابطة ومتكاملة يتطلب إعمال ترتيبات

[1] مروة نظير، " عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (التطور المفاهيمي والعملياتي)"، مجلة السياسة والعلاقات الدولية، العدد،3168، (د.ب.ن)، 2010، ص5.

[2] خولة محي الدين، "دور الأمم المتحدة في بناء السلام"، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والإقتصادية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد 27، العدد الثالث، 2011، ص 491.

[3] أمينة زغبيب ، إستراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الإعمار لفترة مابعد الحرب الباردة، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة)، 2012، ص ص 30، 31.

كل مفهوم لاحق بتطبيق إجراءات المفهوم السابق، مما يعني أنها إستراتيجية شاملة قائمة على المدى الطويل.
مع العلم أنه يجب أن تتوفر أربعة عناصر تأتي معا من أجل إعادة الإعمار والانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم وهي على الترتيب: الأمن، سيادة القانون، الحكم الراشد والفرص الاقتصادية.[1]

وعليه فإن إستراتيجية إعادة الإعمار بعد الحروب والكوارث تقوم على خمسة مبادئ محددة وموجهة لها كالآتي:

1-وقائية: باتخاد إجراءات وقائية مسبقة.

2-شاملة: تعالج جميع أثار النزاع من مختلف المستويات.

3-تندمج ضمن خطط التطوير: تكون جزء من خطط التنمية والتطوير.

4-الإستدامة: تكون قادرة على إعادة إدارة عجلة التنمية وتقوية المجتمعات.

5- مرنة: قابلة للتعديل والتكييف السريع مع المستجدات والمتغيرات الحاصلة.[2]

وكتعريف إجرائي نقول أن إعادة الإعماربعد النزاع يمكن فهمها كنظام مركب والذي يقتضي برامج على المدى المتوسط والبعيد، وهذه البرامج تأتي لتحقيق السلم، ولمنع وفض النزاعات ومنعها من اكتساء أهمية كبيرة والعودة إلى النزاعات العنيفة، ويبدأ هذا البرنامج أو المخطط (إعادة بناء ما بعد الحرب) على شكل إتفاق "لوقف إطلاق أو"اتفاق سلام"، يحتاج إلى ردود أفعال موحدة ومرتبطة ذات أبعاد مختلفة تأتي من مجموعة واسعة من الفاعلين الداخليين والخارجيين والمتضمنة: الحكومة، المجتمع المدني القطاع الخاص والوكالات الدولية، هؤلاء الفاعلين يتخدون مجموعة من البرامج المترابطة مع بعضها البعض ليعم الأمن، هذه البرامج مجتمعة تأسس للعدالة الاجتماعية والسلم والتطور على المدى البعيد وهي بدورها سوف تمنع من العودة إلى حالة النزاع، ويبقى هدفها الأساسي القضاء على أسباب النزاع والتأسيس للعدالة الاجتماعية واستتباب السلم.[3]

---

1 أمينة زغبيب ، مرجع سابق ، ص 32.

[2] معاد محمد بشير مدحت الطاهر، مرجع سابق، ص ص 18 ، 19.

[3] African Union,African post-conflict reconstruction policy framework, Nepad secretariat governance, peace and security programs, June, 2005, p5.

المبحث الثاني: أبعاد إعادة الإعمار.

تشمل إستراتيجية إعادة الإعمار مختلف الجوانب التي مستها النزاعات المساحة الداخلية وأدت إلى تدميرها من خلال عملها على استعادة قيامها بوظائفها ولهذا سنتناول في هذا المبحث أبعاد إعادة الإعمار الأمنية السياسية الإقتصادية والاجتماعية، البيئية والفيزيائية.

المطلب الأول: البعد الأمني:

يهدف لتوفير بيئة آمنة و سالمة للدول المتضررة و سكانها و ذلك بإعادة تنظيم كافة مكونات الدولة على أساس مفهوم الأمن البشري و يشمل البعد الأمني العناصر التالية: [1]

1)سد الفجوة بين الطوارئ و التنمية: كأساس لتثبيث استقرار الدولة المتضررة من خلال توفير الأمن والحماية للمدنيين و التوطين وإعادة إدماج و تأهيل اللاجئين والمقاتلين، تنفيذ اتفاقية شاملة لوقف إطلاق النارو توفير الحماية لبرامج إزالة الألغام.

2)صياغة السياسة المتصلة بالأمن: من خلال إنتهاج سياسة قومية شاملة لمعالجة إنتشار الأسلحة الخفيفة وإزالة الألغام ومساعدة ضحايا الألغام ضبط جميع الأسلحة غير المشروعة و مخلفات الحرب و حماية المستضعفين (النساء و الأطفال).

3)إعادة إنشاء و تعزيز قدرة المؤسسات الأمنية: بما في ذلك الدفاع و الشرطة والأجهزة الإصلاحية و مراقبة الحدود و متابعة تحويل أجهزة الدولة المتعلقة بالأمن و العدالة و تفعيل آلية الحكم الديمقراطي و مساءلة القطاع الأمني لإعادة الثقة الشعبية.

4)بناء قدرات الموارد البشرية للقطاع الأمني: و ذلك بتسهيل استخدام القطاع الأمني الصاعد في برامج إعادة الإعمار كوسيلة لتعزيز الثقة و شرعية القوات المسلح استرجاع كافة الأسلحة الخفيفة و إعادة دمجها حتى لا تتحول نحو الاستخدام غير المشروع و تحويل القدرات الفكرية للاستخدامات السلمية و تعزيز قدرة المجتمع المدني كشريك في المنظومة الأمنية الوطنية .

[1] الإتحاد الإفريقي،تقرير عن وضع سياسة إعادة الإعمار والتنمية مابعد النزاعات، الدورة العادية التاسعة، بانجول، جامبيا، 25-29 جويلية 2006،ص ص.7-11.

المطلب الثاني : البعد السياسي:

ينطوي على نقل ممارسة السلطة من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي، ويشتمل على تعزيز الحكم الديمقراطي السليم، والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، ويتوقف نجاح عملية إعادة الإعمار والتنمية على الحكم السياسي الرشيد والذي يعد قوة دافعة حيوية و حاسمة في استحداث هياكل الحكم الرشيد ووضع إستراتيجيات للتوزيع المتكافئ للسلطة وتوطيد السلام، ولتطوير هذا العنصر على الدول الخارجة من النزاعات العمل على تحقيق الأهداف التالية: [1]

1) تكوين اتفاق عام: من خلال عمليات تشاورية تضمن المشاركة و قيادة سياسة عريضة و إتاحة الفرص مع إمتلاك عملية منصفة جامعة لكل قطاعات المجتمع.

2) وضع السياسة: من خلال وضع جداول زمنية و قواعد واقعية للحكومة و السلطات الانتقالية و وضع تشريعات لمحاربة الفساد و ضمان التوازن داخل هياكل الحكم العامة والفصل بين السلطات التنفيذية، التشريعية والقضائية، إضافة إلى تسهيل التحول المجتمعي على نحو سريع يعكس ضمان مصالح النساء ويلبي احتياجاتهن وتحسين ظروف حياتهن.

3) لا مركزية الحكم: و ذلك بتسهيل نقل عملية وضع القرار وإدارة الموارد المالية إلى جميع مستويات الحكم من الصعيد الوطني حتى الصعيد المحلي واستحداث آليات تتيح مشاركة السكان في الحكم وتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمليات الحكم الديمقراطي على جميع الأصعدة وضمان العدالة الإدارية.

4)تنمية قدرة الموارد البشرية: من خلال الاشتراك في إعادة بناء مهارات العملية السياسية مثل: الوساطة والتفاوض وتكوين إتفاق عام، والتي تعد أساسية لتحويل المجتمع مع تدعيم قدرة القوى الفاعلة غير الرسمية الإشتراك في الحكم الديمقراطي الرشيد، إضافة إلى إقرار التعليم المدني لتعزيز الوعي والفهم للهيكل السياسي لاسيما بين الشباب، مع تفعيل مشاركة النساء في مناصب صنع القرار في المؤسسات العامة والقطاع الخاص وأخيرا ضمان انتخابات دورية تنافسية، سلمية حرة ونزيهة.

[1] الإتحاد الإفريقي ، مرجع سابق، ص ص 18-20.

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي والاجتماعي

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية عملية متعددة الأبعاد، تسهم في تحسين ظروف المعيشة والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، كالحد من الفقر ،توفير فرص الشغل والرفاه الاقتصادي، وهذا بهدف وضع الدولة المتضررة على درب التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل، ولتوفير هذا العنصر على الدول الخارجة من النزاع تحقيق الأهداف التالية:

1)معالجة الفجوة بين الإغاثة والتنمية: وذلك من خلال معالجة تهديدات سبل العيش وتوليد الدخل، وإعادة الإنتاج الزراعي إلى وضعه السليم لضمان الأمن الغذائي وتناول القضايا المتصلة بالملكية وإتاحة الوصول إليها مع تعزيز إعادة إنشاء السوق والتجارة على الأصعدة المحلية، الإقليمية والدولية.

2)صياغة سياسات تتفادى التفاوت الاجتماعي و تستهدف الفئات المستضعفة: وذلك من خلال تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكافة شرائح المجتمع، والتصدي لكافة الأمراض التي يمكن الوقاية منها كالملاريا، السل والإيدز مع وضع برامج لتأهيل الشباب وإشراكهم في إعادة إعمار بلدانهم وكذلك ضمان المساواة الاجتماعية بتمكين المرأة وضمان تمثيلها في مفاوضات السلام وإشراكها في عملية إعادة الإعمار.

3)تنمية البنية التحتية والمادية: من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية المادية تماشيا مع احتياجات التنمية والقيام ببناء المؤسسات الإدارية والمالية لتعزيز الإدارة الاقتصادية السليمة، تنظم تحصيل الإيرادات والنظم المعرفية مع قاعدة تكنولوجية ملائمة لإعادة تأهيل وتنمية القطاعات الصناعية والاجتماعية الأساسية.

4)بناء قدرة الموارد البشرية: على الصعيد المحلي والوطني من خلال تجميع القدرات لصالح البرامج التنموية وتشجيع الشراكة مع المنظمات المحلية والدولية مع تدريب وتوليد القدرات لتفعيل جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

المطلب الرابع: البعد البيئي.

تعتبر قضية الإنسان والبيئة من أعقد القضايا المطروحة في أجندات الدول، حيث أن بقاء الإنسان مرهون ببقاء البيئة التي يعيش فيها، والتي تتأثر مثلها مثل باقي مكونات

[1] الإتحاد الإفريقي، مرجع سابق، ص ص 15-16.

الدولة، حيث أن للنزاع الداخلي تأثير كبير عليها من خلال الدمار والخراب الذي يسببه استخدام الأسلحة المختلفة والإشعاعات الناجمة عنها التي تعد من أحد أسباب الإضرار بالبيئة وتلويثها، مما يؤدي إلى ظهور العديد من الأمراض والأوبئة التي تمس الفرد بالدرجة الأولى.

إذا فعواقب العنف والصراعات المسلحة تنعكس على البيئة الطبيعية والتي لا يمكن استثناءها والحفاظ عليها في أعقاب الحروب وأعمال العنف المختلفة، لدى يجب على صناع القرار الإهتمام الكبير من أجل الحفاظ على البيئة ورعايتها في مسار تحقيق الهدف النهائي للسلام والتنمية المستدامة، وهذا يتطلب التوازن بين إعادة تشكيل النظام الإيكولوجي والإدارة المثلى للموارد لاستفادة جميع المواطنين، ولهذا يجب وضع السياسات على النحو التالي: [1]

1- حماية التنوع البيولوجي للتوازن البيئي العالمي بوصفها عنصرا أساسيا في إعادة بناء الجهود، ويتعين على الحكومات تنفيذ سياسات محددة لإجراءات منع الكوارث الطبيعية.
2- تعزيز الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تحد من الفقر وإدارة الموارد الطبيعية دون مزيد من الإضرار بالبيئة.
3- مشاركة والتزام المجتمعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية وتعزيز عملية الإدارة المثلى التي تقوم على الشفافية والمساءلة والتي تكون من خلال:

أ-3-استغلال المعايير بما في ذلك متطلبات الأداء والتزاماته.

ب-3- المراقبة والرصد والتقييم.

المطلب الخامس: البعد الفيزيائي(العمراني).

يعتبر الأثر الفيزيائي للحرب على البنية الفيزيائية أوضح الآثار المرئية وأكثرها تكلفة وإلحاحا لإعادة البناء إذ تضرر المباني والمرافق العامة والبنى التحتية والهيكل

[1] Governance strategies for post conflict reconstruction, sustainable peace and development nuaes dixusion paper GPAB/ REGOPA cluster,november 2007/p20.

العمراني، وتشمل عملية التدمير حتى الجانب الثقافي (المراكز الثقافية، المدن التاريخية المعالم والرموز الدينية).[1]

ويعتبر المأوى أبرز الاحتياجات الواضحة والفورية بعد النزاع، وغالبا ما ترتكز جهود الإغاثة وإعادة الإعمار على توفير المأوى السريع دون مراعاة التأثير الناتج عن إستراتيجية المأوى قصير الأجل، ويمثل الحق في السكن اللائق أهم حق يقر به الجهد الدولي الخاص بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، ويضم هذا الحق سبعة جوانب في: ضمان الحيازة، توفير الخدمات والمواد والمرافق والبنية الأساسية، القدرة على تحمل التكلفة والصلاحية للسكن وتوفر إمكانية الوصول والموقع والملائمة من الناحية الثقافية.[2]

وتتعدد إتجاهات العمارة بعد الكارثة أو الحرب إلى ثلاث اتجاهات رئيسية وهي:

1)-إتجاه التحديث والتجديد: وذلك بإيجاد عمارة جديدة لم تكن موجودة من قبل وليست ذات إرتباط وثيق مع تاريخ وهوية المجتمع.

2)-إتجاه إعادة الأحياء: وتكون بإعادة بناء ما تهدم من المباني التاريخية، كما كانت سابقا بهدف المحافظة على وجودها وحفظ ذاكرة وهوية المكان.

3)-إتجاه المزج بين القديم والحديث: ويكون بالمزاوجة بين استخدام أساليب البناء بالطراز القديم وأساليب البناء الحديثة.[3]

---

[1] معاد محمد بشير مدحت الطاهر، مرجع سابق ص5

2 راكيل رولينيك ، تقرير الحق في السكن اللائق، الدورة 26،ص 5.

[3] معاد محمد بشير مدحت الطاهر، مرجع سابق ،ص ص 25-27.

المبحث الثالث: الأطراف الفاعلة في عملية إعادة الإعمار:

تمثل الإستراتيجية الإعمارية أحد العمليات الواسعة النطاق والتي تشارك فيها مختلف الفواعل الدولية وغير الدولية، ضمن عمل تكميلي وتعاوني ، لهذا ستناول في هذا المبحث أهم الفواعل المشاركة في عملية إعادة الإعمار والأدوار التي تقوم بها ضمن مدى الفعالية وحدود التأثير.

المطلب الأول : الدولة (state):

حيث تقوم بالدور الأساسي في إعداد إستراتيجيات إعادة الإعمار من خلال ضمان الوسائل والعمليات الكافية لإتمامها سواء في البداية والاستعداد وإعادة إستراتيجيات التخفيف، ومن تم عمليات التطبيق وإعادة الإعمار، وتشمل عملية إعادة الإعمار الدول المتضررة من النزاع من خلال قيام السلطة الحاكمة الداخلية بإتخاد التدابير الكفيلة بإعادة إعمارها حيث يقوم كل من المجتمع و القطاع الخاص و السلطات المحلية والمجتمع المدني بالتنسيق فيما بينهم من أجل تطبيق الإستراتيجيات الوطنية و تخفيف العبئ على المؤسسات الرسمية خاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك العمل على سد الثغرات التي قد تحدث في ظل غياب أو ضعف الدور الحكومي، مثلما فعل الإتحاد السوفيتي سابقا عقب نهاية الحربين العالميتين الأولى والثانية، وذلك في إطار الحصار الخارجي من مراكز النظام الرأسمالي العالمي، فقد إعتمد في إعادة إعمار ما خلفته الحربين من دمار على الموارد المالية و البشرية المتاحة داخليا فقط. أما فيما يخص الدول المانحة كطرف خارجي مساهم في إعادة إعمار الدول الخارجة من النزاعات، فتساهم من خلال توفير الوسائل ومصادر التمويل، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة إعمار كل من ألمانيا الغربية وكوريا الجنوبية واليابان عقب نهاية الحرب العالمية الثانية ، لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في إطار الصراع ضد المعسكر الإشتراكي.[1]

المطلب الثاني: المنظمات الدولية و الإقليمية:

1) منظمة الأمم المتحدة (OUN):

مثل إرساء السلم والأمن الدوليين الهدف الأول لدى الأمم المتحدة و الذي حملها مسؤولية حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية وضمان أمن المجتمعات، لكن ومع نهاية

[1] معاد محمد بشير مدحت الطاهر، مرجع سابق ص ص 17-18.

الحرب الباردة و بروز النزاعات المسلحة الداخلية فرض على الأمم المتحدة إعادة تكييف أجهزتها وإيجاد آليات جديدة تتناسب والتجهيزات الطارئة على طبيعة النزاعات، وقد شمل إعادة الإعمار الدول لفترة ما بعد الحرب إحدى أهم هذه المتغيرات، ويتمثل دور الأمم المتحدة في تحقيق ذلك من خلال: [1]

1- العمل على استعادة قدرة مؤسسات الدولة في حفظ النظام العام وإرساء الأمن .

2- تعزيز حكم القانون واحترام حقوق الإنسان.

3- تدعيم عودة المؤسسات السياسية الشرعية للدولة.

4- تعزيز الاستقرار الاجتماعي بما في ذلك ضمان عودة اللاجئين والمشردين وتوطينهم.

5- إرساء الأسس اللازمة لإطلاق عملية التنمية بتشجيع النمو الاقتصادي وإعادة إيجاد الأسواق والتنمية المستدامة.

2) الإتحاد الأوروبي (E.U):

يقوم الإتحاد الأوروبي في إطار إستراتيجية الأوروبية الموحدة بالمساهمة في إعادة الإعمار وبناء السلام في جميع أنحاء العالم، بهدف الدفاع عن مصالح أوروبا وتعزيز قيمها من خلال :

تدعيم الاستقرار في منطقة البلقان و ذلك بتقديم المساعدات المالية ونشر قوات الشرطة لتحقيق العدالة.

- يعمل ضمن اللجنة الرباعية إلى جانب الو م أ وروسيا وبريطانيا الناشطة في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط لمحاولة إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي.
- تفعيل سياسة الحوار بهدف تعزيز الازدهار والأمن والاستقرار لجميع الشركاء كما يقوم بمهام عسكرية، سياسية ومدنية للمساعدة في بناء وحفظ السلام في أوروبا إفريقيا و آسيا.

[1] أمينة زغبيب ، مرجع سابق، ص 75.

- يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى الدول الخارجة من الحروب، كأكبر جهة مانحة في العالم بنسبة 60% من المساعدات الإنشائية الفرنسية في العالم.
- كما يساهم في ضمان واحترام الالتزام بحقوق الإنسان والدعوة إلى المساواة في النوع الاجتماعي .[1]

3) الإتحاد الإفريقي (A.U):

منذ تحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي عام 2002 بدأت القارة بتنفيذ بنية إقليمية وقارية من أجل السلام والأمن بهدف إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة مابعد الصراع، فكل من الإتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية تبدل المزيد من الجهود لتسهيل المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاعات القائمة وتنفيذ اتفاقيات سلام فعالة كما كان الحال في بورندي جزر القمر، كوت ديفوار ليبيريا، السودان والصومال وغيرها، وقد أسفرت هذه الأنشطة عن انخفاض في عدد الصراعات القائمة في القارة. وتهدف سياسة الإتحاد الإفريقي لإعادة الإعمار لما بعد النزاع إلى التنمية وتنسيق الأنشطة في البلدان الخارجة من الصراع وإرساء أسس العدالة الاجتماعية والسلام المستدام وفقا لرؤية قائمة على إحياء وإنماء القارة الإفريقية وتقوم هذه السياسة على النقاط التالية:[2]

أ- توطيد السلام ومنع العودة إلى حالة العنف.

ب-المساعدة في إيجاد حلول للأسباب الجدرية للصراع.

ج- تشجيع التخطيط والتنفيذ السريع لأنشطة التعمير.

د- تعزيز التكامل والتنسيق داخل وفيما بين مختلف الجهات الفاعلة والمشاركة في عملية إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع.

ولقد منح البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن وإدارة وحل الصراعات (PSC) للإتحاد الإفريقي لعب دور محوري في بناء السلام وإعادة الإعمار في مرحلة ما

[1] أمينة زغبيب ، مرجع سابق، ص ص 93،94.

[2] La construction de la paix defis et potentiel d'un concept émergent, commission justice et paix belge francophone asble, rue murisse liebart 31/6, 2011,p4.

بعد الصراع في إفريقيا من خلال المادة 5 (2) من الدستور والذي مدد مجموعة من الأنشطة لإعادة الإعمار كاستعادة سيادة القانون وإنشاء وتطوير المؤسسات الديمقراطية وإعداد والتنظيم والإشراف على الانتخابات وتهيئة الظروف لإعادة البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي وغيرها من البرامج.

4)حلف الشمال الأطلسي: (NATO)

يعد التدخل في يوغسلافيا عام 1999 فرصة سانحة لوضع إستراتيجية جديدة للحلف موقع التطبيق،والتى تقوم على تغيير دوره من حلف دفاعي إلى مؤسسة عسكرية لها صلاحيات التدخل العسكري داخل حدوده وخارجها تم تأسيس للتدخل في النزاعات الإقليمية في أي منطقة في العالم. فتتولى مهام جديدة لتعزيز بناء الدولة وإعادة الإعمار السريع وتسريح الميليشيات[1].

ولقد أقر برنامج الشراكة من أجل السلام الذي أقره الحلف في قمة بروكسل 1994 الوظائف الجديدة للحلف حيث:

- أضافت الوظيفة السياسية: المشاركة في فعاليات الأمم المتحدة في حفظ السلام لكون المنظمة غير قادرة بمفردها على حل جميع المنازعات لكون التعاون بينها وبين الحلف يجنب العالم الكثير من الأخطار.
- أما الوظيفة الاقتصادية : تمثلت في إنعاش اقتصاديات هذه الدول ومساعدتها على التحول الصحيح نحو اقتصاد السوق سواء من خلال تزويدها بالمنح والمعونات المالية والاقتصادية.
- أما الوظيفة العسكرية الجديدة للحلف وهي الأهم والتى تقوم على تغيير هياكل وأنماط إستخدام القوة سواءا من حيث الحجم أو النوع والفكر الإستراتيجي تماشيا مع التحول الحامل في إستراتيجية الحلف والتى أصبحت ردعا أو منحا للأزمات والمخاطرات من كونها دفاعية، وقد حددت اتفاقية الشراكة الخطوات التى ينبغي على الدول المشاركة القيام بها للانسجام مع إستراتيجية الناتو وهي:
- 1- تسهيل الشفافية في تخطيط الدفاع الوطني وعمليات موازنة الدفاع.

[1] طالب حسين حافظ (الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد إنتهاء الحرب الباردة) مركز الدراسات الدولية، قسم الدراسات الأوروبية، العدد46،جامعة بغداد، العراق، (د س ن)، ص 145.

- 2- السيطرة الديمقراطية و المدنية على القوات المسلحة.
- 3- الإستعداد للمساهمة في مجال حفظ السلام سواء تلك التى يقوم بها الحلف أو الأمم المتحدة .
- 4- الإشتراك مع الحلف في مجالات البحث والتطوير الدفاعي ونزع السلاح وضبط التسلح والتخطيط للطوارئ المدنية والشؤون الإدارية والمالية والعلاقات العامة.
- 5- الإشتراك مع الحلف في التدريبات والترتيبات المتعلقة بعمليات حفظ السلام.
- 6- التعهد بتطوير قوات قادرة على العمل خارج مسار عملياته التقليدية في أوروبا والأطلسي.[1]

المطلب الثالث: المؤسسات المالية الدولية:

وتتمظهر أساسا في مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتى أنشأت بموجب اتفاقية **بريتن وودز** لعام 1945.

1- البنك الدولي للإنشاء و التعمير (I B R D):

ويركز على الحد من الفقر من خلال تقديم القروض و الضمانات و الخدمات الاستشارية للدول متوسطة الدخل والتى تتمتع بمصداقية ائتمانية وتدير الدولة المديرة مكاتبها في كل دولة وتمتلك المسؤولية الأولية لتطوير إستراتيجية معونة الدولة ، وهي عبارة عن خطة ثلاثية وتحديد نواحي الأولويات بالاستثمار والمعونة الفنية فمنذ تسعينات القرن الماضي شارك البنك الدولي وبشكل متزايد في نشاطات الإغاثة ما بعد النزاع، ففي الفترة الممتدة بين 1980- 1998 إزدادات القروض الممنوحة للدول الخارجية من النزاعات بمعدل 80% مما يشكل 16% من إجمال النشاط البنكي للاقتراض في تلك الفترة، وتنشر أرقام أكثر حداثة أن مساعدة البنك الدولي للدول الخارجة من النزاعات تصل إلى حوالي 25% من إجمالي الاقتراض الذي بلغ عام 2003 18.5 مليار دولار،

[1] نزار إسماعيل الحيالي، دور الحلف الأطلسي بعد إنتهاء الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية السعودية، 2003، ص ص93.96.

والتي تكون في شكل هبات و ليس قروض، وهذه الزيادة تعود جزئيا إلى إرتفاع عدد النزاعات بعد نهاية الحرب الباردة .

وينشط البنك الدولي في مثل هذه الحالات من خلال صندوق ما بعد النزاع (PCF) والذي يقدم المنح لعملية إعادة الإعمار الاجتماعي والمادي و تدير هذا الصندوق وحدة منع النزاع وإعادة الإعما، و في عام 2003 وحده تم توزيع 13 ملين دولار من خلال هذا الصندوق ، كما تنص سياسات البنك الدولي في الجانب الاجتماعي على المساواة في النوع الاجتماعي من خلال تعزيز مشاركة المرأة في عملية التنمية[1].

2- صندوق النقد الدول (FMI):

في سياق إعادة الإعمار والمشاريع المصاحبة لعملية الإصلاح الهيكلي لمؤسسات الدول الخارجة من الحرب، يعمل صندوق النقد الدولي لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي للدولة، من خلال مجموعة من الإستراتيجيات نذكر من أهمها:

-إستراتيجية الخصخصة: و التي تهدف إلى حفظ الإنفاق الحكومي و خلق شركات اكثر كفاءة باعتبار ان الدولة في مرحلة ما بعد الحرب غير قادرة على تسيير امورها.

-إستراتيجية السياسات المالية و النقدية: و تشمل فرض القيود المالية و النقدية أو خفض قيمة العملة الوطنية أو ربط العملية باليورو او الدولار الأمركي و ذلك من

أجل تحديد معايير العمل الأساسية و السياسات التنموية المواتية للبلد[2].

و يعتبر صندوق النقد الدولي ان المراقبة الدورية للسياسات الإقتصادية للدول المعاد إعمارها بصفة خاصة أمر ضروري للمحافظة على إستقرار الإقتصاد العالمي وبالتالي يطالب الصندوق الدول الأعضاء بالخضوع لبعثات مراقبة سنوية تسمى "مشاورات المادة 04" و هذا لضمان النمو الاقتصادي الجيد.[3]

---

[1] سنام نراغي إندرليني وجودي البشرى ، إعادة البناء مابعد النزاع، (د ب ن) ، (د س ن)، ص3.

[2] أمينة زغبيب ، مرجع سابق ص ص 88.89.

[3] المرجع نفسه ، ص 90.

المطلب الرابع: المنظمات غير الحكومية:(NGO)

تساهم المنظمات غير الحكومية في بناء السلام باعتبارها أنها تنشط في فترة ما بعد الحرب ، فهي تحرص على أن تكون سباقة و مميزة في تدخلها من خلال اهتمامها بالفرد كوحدة تحليل و أنه الفاعل المستهدف في عمليات بناء السلام و يتجلى دورها من خلال:

1/ تعزيز الأمن الإنساني : بين مقتضيات إقرار النظام العام ومتطلبات حماية حقوق الإنسان من خلال :

-بناء الشبكات التعاونية: بين مختلف الشركاء الإستراتيجيين إلى المستويين المحلي والدولي .

-لجان تقصي الحقائق: كمحاولة لتوضيح معالم مرحلة ما بعد النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان.

-القضاء و رفع الدعاوى القضائية: للتصدي لمختلف الانتهاكات والتهديدات التى تمس كرامة الإنسان كسبيل للتحرر من الخوف.

- التمكين وبناء القدرات: للأفراد والجماعات والحكومات من القدرة اللازمة لفهم و تطبيق أجندة الأمن الإنساني و ذلك بصياغة برامج تدريبية وتفاعلية وتنفيد برامج لفائدة قوات الأمن والمسئولين من اجل تغيير الدهنيات التى عززتها فترة الحرب.[1]

2/ بناء صرح مؤسساتي سياسي وأمني متين: ففي المستوى السياسي تتدخل من خلال توفير أرضية صلبة وواسعة للتوعية يقيم العدالة والحرية و إجراء انتخابات بمعايير دولية وذلك باعتماد مختلف الإرشادات المدنية المتعلقة بأحكام القوانين الإنتخابية في شكل برامج تعليمية وتوعوية مثل الشبكة البنينية من اجل انتخابات سلمية و شفافة.

أما في المستوى الأمني حيث تتباين المساهمات التى تقوم بها في هذا المجال بين عمليات المصالحة الوطنية بين مختلف أفراد المجتمع وتعزيز المرحلة الانتقالية بالاتجاه نحو دولة ديمقراطية قوامها الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث تمثل المصالحة الوطنية من أولى العمليات التي تطبق في مرحلة ما بعد النزاع خاصة في النزاعات الإثنية ومن أكثر النشطاء في هذه العمليات نجد منظمة الإغاثة للكنيسة النرويجية.[2]

---

[1] عادل زقاع، هاجر خلافة، "عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حكومة عمليات بناء السلام"، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، العدد 11 الجزائر، جوان2014، ص ص12،11.

[2] المرجع نفسه ،ص 14.

وعليه فإن إعادة الإعمار يعد من أهم المفاهيم التي تعني بدراسات النزاع والسلام وذلك لكونه إستراتيجية قائمة على مجموعة من الإجراءات الكفيلة بإعادة لم شمل الدول التى مزقتها الحروب، وذلك من خلال تلبية حاجيات السكان المتضررين والحيلولة دون تصاعد النزاع من جديد وتجنب الإنتكاس إلى حالة العنف المسلح وذلك بمعالجة الأسباب الجدرية للنزاع وتدعيم السلام المستدام والحكم الرشيد.

الفصـل الثانـــــــــــى:

إستراتيجيات الأمم المتحدة في إعادة الإعمار.

أدت زيادة وتيرة النزاعات المسلحة الداخلية بالأمم المتحدة إلى إعادة تكييف نفسها وأجهزتها مع طبيعة هذه النزاعات، باعتبارها تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وهذا بالتوافق ورغبة المجتمع الدولي في تسوية أوضاع ما بعد النزاع ضمن إستراتيجية شاملة ومتكاملة لإعادة الإعمار، والتي تقوم على أساس الدور الاستشاري المنوط بالأجهزة الرئيسية والفرعية للمنظمة، وكذا تقديم المساعدات والموارد الكفيلة بتغطية كافة التدابير المتعلقة بالجوانب الأمنية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

أما من الناحية العملياتية فقد ازدادت أهمية بعثات حفظ السلام الأممية؛ حيث تم نشر العديد منها في مناطق عدة من العالم كالسلفادور، المزنبيق، ليبيريا، كمبوديا الصومال يوغسلافيا، رواندا وغيرها من المناطق، هذه البعثات تقوم بمساعدة الدول المنهارة أو الفاشلة في استعادة قدرتها على بسط سلطتها واستعادة حالة السلم والثقة داخل مجتمعاتها لتفادي عودة النزاعات من جديد.

المبحث الأول: في المجال الأمني

يعد انتشار السلاح من أهم أسباب استمرار النزاعات المسلحة، لدى تضع الأمم المتحدة في أولى إستراتيجياتها لإعادة الإعمار عملية نزع السلاح وإصلاح القطاع الأمني وذلك بإعادة تشكيل جيش وشرطة وطنية وهي أهم آليات القضاء على النزاعات وضمان عدم عودتها من جديد.

المطلب الأول: نزع السلاح

إن القلق من الأمن غالبا ما يدفع إلى التسلح، وبما أن التسلح يتطلب تكاليف فإن الأمن بالنتيجة يستنزف الموارد، ويقود استنزاف الموارد إلى تعطيل التنمية وتعطَل التنمية يؤدَي إلى عدم الاستقرار، وعدم الاستقرار يعني زعزعة الأمن وهكذا تعاد الدورة من جديد، ولهذا يعد منهج نزع السلاح أساسيا في معالجة قضايا الحرب،السلم والأمن، الاستقرار والتنمية.[1] هذا على الصعيد الدولي بشكل عام، أما على الصعيد الداخلي بالنسبة للدول الخارجة من النزاعات الداخلية فتلجأ الأمم المتحدة إلى تطبيق **برامج نزع السلاح والتسريح و إعادة الدمج:** حيث تمثل أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج عناصر بالغة الهمية في كل من عمليتي تحقيق الاستقرار الأولية للمجتمعات الممزقة وعملية تنميتها الطويلة الأجل والتي تندرج ضمن عمليات السلام بدأً بمفاوضات السلام وانتهاءًا بأنشطة حفظ السلام وبناء السلام[2]، وهي برامج تطبق على الصعيد الوطني بهدف إعادة إدماج الفئات المسلحة التي كانت طرفا في النزاع في المجتمع بعيدا عن كونهم كمقاتلين سابقين.[3]

1) برنامج نزع السلاح: بحسب الأمم المتحدة هو عبارة عن جمع الأسلحة الصغيرة بشكل عام في مناطق النزاع سواء كانت هذه الأسلحة خفيفة أو ثقيلة، وهذه العملية تتمثل في الجمع، التوثيق، الضبط والتخلص من الأسلحة الصغيرة والذخائر والمتفجرات التي تنزع من المقاتلين والمدنيين، كما يشمل أيضا تطوير برامج إدارة السلاح بشكل مسؤول.[4]

---

[1] ثامر كمال الخزوبي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن،2004، ص301.

[2] نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، من الموقع: www.un.org/en/peace keeping/ddr

[3] تقرير اللجنة الدولية المعنية بالسيادة ومسؤولية الحماية، ص46.

[4] معهد تدريب عمليات السلام "مبادئ التدخل والإدارة في عمليات حفظ السلام"، 2009، ص7.

2) **برنامج التسريح:** وهو عبارة عن الإعفاء الرسمي للمقاتلين الفعليين من القوات المسلحة أو المجموعات الأخرى المصالحة، وذلك بتجميع الأفراد المقاتلين في مراكز مؤقتة أو مخيمات مخصصة لهم كمرحلة أولى، أما المرحلة الثانية فتشمل الدعم المقدم للمقاتلين المسرحين وهو مايطلق عليه "بإعادة الإسكان" والتي تشمل المساعدات المقدمة للمقاتلين لتغطية الإحتياجات الأساسية لهم ولعائلاتهم (كالمأوى المأكل الملبس، الرعاية الصحية والتعليم).[1]

3) **برنامج إعادة الإدماج:** وهوعملية اجتماعية واقتصادية تحدث على المدى البعيد وتشمل بشكل أساسي حصول المقاتلين السابقين على وضع المواطن مع حصولهم على وظائف ودخل دائم، وهي جزء من عملية التنمية العامة للبلد ومسؤولية وطنية تتطلب في الغالب مساعدة خارجية طويلة الأمد.[2]

وعليه فبرامج نزع السلاح، التسريح وإعادة الدمج تمثل عملية الانتقال إلى الحل السلمي للنزاع؛ حيث تقوم العمليات المتعددة الأبعاد بنزع سلاح الفئات المتصارعة وتسريح مقاتليها، ويتم تجميع مقاتلي العصابات والجنود الحكوميين في معسكرات منفصلة تحت رقابة الأمم المتحدة بغية تسليم أسلحتها، وتعود في النهاية إلى الحياة المدنية، حيث يعاد بعد ذلك تشكيل جيش وطني مؤلف من جنود من مختلف الفصائل، ويكون دور القوات الأممية في نزع سلاح الجماعات المسلحة إما على شكل برامج أو على شكل نزع السلاح القصري بكل ما ينطوي عليه من نتائج وهو ما حدث بالفعل في النزاع الداخلي في الصومال.[3]

كما تقوم الأمم المتحدة بمهمات رصد توريد الأسلحة إلى المناطق الخارجة من النزاعات؛ حيث يقوم خبراء من لجان الجزاءات المنبثقة من مجلس الأمن بالتركيز على مسارات الاتجار بالأسلحة والذخيرة، كنقل الأسلحة غير المشروعة كما في حالة النزاع في كوت ديفوار، فتح إنشاء الوحدة المتكاملة لرصد وتنفيذ الحظر على الأسلحة والتي منحها قرار مجلس الأمن رقم2045 الصادر عام 2012 حق تفتيش كافة المواقع والمعدات ذات

---

[1] معهد تدريب عمليات السلام ، مرجع سابق، ص7.

[2] المرجع نفسه ، االصفحة نفسها.

[3] هوتمر سيلرز، النظام العالمي الجديد، ترجمة: صادق إبراهيم عودة، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص276.

الصلة بالحظر داخل حدود كوت ديفوار دون الإخطار بذلك، حيث أنه وفي غضون سنة واحدة تم إجراء 600 زيارة تفتيشية للمنشآت ومواقع العناصر المسلحة التابعة للدولة.[1]

المطلب الثاني: إزالة الألغام المضادة للأفراد

تعتبر الألغام المضادة للأفراد من أهم مخلفات إنتهاء الحروب، حيث تؤدي إلى بتر طرف أو عدة أطراف من جسد الإنسان، كما تسبب نفاد التربة والحشائش وشظايا الألغام إلى جسده، على اعتبار أنها مصممة بقصد التشويه وليس القتل؛ حيث أنها كثيرا ما تتسبب في إحداث إعاقات دائمة تتطلب إعادة التأهيل الشامل وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي لضحاياها ولفترات طويلة. ولقد أظهرت البيانات المقدمة من قبل فرق اللجنة الدولية للصليب الأحمر حجم الخطر الذي تشكله هذه الأسلحة على حياة المدنيين والمجتمعات المحلية بعد انتهاء النزاعات المسلحة بفترة طويلة.[2]

إن الأمم المتحدة تبدل جهودا كبيرة لإزالة الألغام الأرضية التي تم زرعها في أماكن عديدة من العالم، وفي هذا الإطار فقد أدرجت عملية "نزع الألغام" من طرف الأمين العام للأمم المتحدة ضمن الأسلحة التي تستحق الاهتمام الخاص إلى جانب الأسلحة الخفيفة وذلك بمناسبة الاحتفال السنوي بالذكرى الخمسون لإنشاء المنظمة؛ حيث أعتبر أن انتشار الألغام المضادة للأفراد مشكلة يمكن حلها في سياق الجهود التي تبدل لإبرام اتفاقيات حظر أو تقييد مجال استخدام هذه الألغام.[3] ومن أبرز هذه الاتفاقيات إتفاقية **"أوتاوا"** لحظر الألغام المضادة للأفراد لعام 1997 والتي بلغ عدد الدول الطراف فيها 162 دولة عضو وتهدف هذه الإتفاقية لإزالة الألغام كسلاح من ترسانة القوات العسكرية المتحاربة، من خلال عملها على حظر تطوير، إنتاج، تخزين، نقل واستخدام السلاح، حيث تعهدت كل الدول المنظمة إلى هذه الاتفاقية بعدم استخدام الألغام المضادة للأفراد تحت أي ظرف وفي كل حالات النزاع المسلح والتوترات الداخلية.[4]

كما تعمل الأمم المتحدة على تخليص العالم من خطر الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات وتلبية احتياجات الضحايا والناجيين وكفالة تمتعهم بحقوق الإنسان كافة؛ ففي عام 2014 فجرت الأمم المتحدة أكثر من 400.000 من الألغام الأرضية وما يزيد عن 2000 طن من الذخائر، وقامت كذلك بتطهير أكثر من 1500 كليمتر من الطرق وتحققت

[1] الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول "الأسلحة الصغيرة"، رقم 503، الأمم المتحدة، نيويورك، 2013، ص8.

[2] يوسف كرولين ، أحمد سمير المداني، تجارة الأسلحة، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2013، ص ص120، 121.

[3] ميلود بن غربي، مستقبل الأمم المتحدة في ظل العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص 78.

[4] نعمان عطا الله الهيتي، قانون الحرب: القانون الدولي الإنساني، دار رسلان، سوريا، 2008، ص 298.

من سلامتها، كما قدمت خدمات توعية بخطر الألغام وقامت بتدريب الآلاف من العسكريين وأفراد الشرطة على التعامل مع إخطار المتفجرات والتخلص منها في ظروف آمنة.[1]

المطلب الثالث: إصلاح القطاع الأمني

إن فشل الدولة في تحقيق الأمن يعني بالتأكيد فشلها في تحقيق العدالة الاجتماعية مما يدفع بالفرد إلى السعي من أجل تأمين نفسه و تحقيق عدالته الخاصة عن طريق حمل السلاح، وبما أن الكثير من الناس حول العالم يميلون لإحترام القوة فإنه على الدولة أن تكون قوية من أجل أن تنال احترام ومواطنيها، وبالمقابل فإن ضعف الحكم و الإدارة يقوَض من مبدأ السيادة الوطنية فتقوم الكثير من الجماعات المسلحة والعصابات بتسليح نفسها مستغلة ضعف الدولة وأجهزتها الأمنية لفرض سلطتها وتحقيق أهدافها. لهذا على الدولة أن تسيطر على الجماعات المسلحة وتضبط حركة الأسلحة وتقمع الجريمة وتحارب السرقة والإرهاب وهذا انطلاقا من قول**" كسنجر" (Kissinger)** بأن المهمة الرئيسية لرجل الدولة تكمن في تجنب الفوضى وتفادي الثورات وذلك بتوفير الأمن وتحقيق العدالة الاجتماعية.[2]

ويعد إصلاح القطاع الأمني للدولة في سياقات ما بعد النزاع ضروري بحيث يتم إشعار الناس بالأمن وإعادة بناء ثقتهم في دولتهم ومؤسساتها كأهمية حيوية للسلام والتنمية المستدامين ومنه الحيلولة دون ظهور النزاعات؛ فالأمم المتحدة تقدم الدعم لإصلاح القطاع الأمني للدولة من أجل ضمان إقامة مؤسسات أمنية ذات فعالية وكفاءة وقليلة التكلفة مع خضوعها للمساءلة واحترام تام لحقوق الإنسان وسيادة القانون.[3] كما يمكن إصلاح قطاع الأمن في سياقات أخرى في الحيلولة دون ظهور النزاعات والأزمات و عودتها من جديد و يشمل إصلاح قطاع الأمن تغيرات في المؤسسات القائمة بجعلها أكثر مهنية وفعالية وهي عملية تقودها السلطات الوطنية بمساعدة خارجية تأخذ الأمم المتحدة الدور الأكبر فيها من خلال رجال الشرطة الدولية التي تقوم بإصلاح القطاع الأمني من خلال مايلي:[4]

- تسيير الحوارات الوطنية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن.
- وضع سياسات واستراتيجيات وخطط الأمن والدفاع الوطني.
- تعزيز القدرات الرقابية والإدارية والتنسيقية.

---

[1] الأمم المتحدة، رسالة الأمين العام بمناسبة اليوم الدولي للتوعية بالألغام، 14 أفريل 2015 من الموقع : www.un.org/ar/ag/messege/searchster.asp

[2] يوسف كرولين ، أحمد سمير المداني، مرجع سابق، ص20.

[3] إصلاح القطاع الأمني من الموقع: www.un.org peace keeping/ a but/dpko

[4] يحي القهالي حمير ، الوضع القانوني لرجال الشرطة الدولية التابعين للأمم المتحدة في عمليات بناء السلام، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط)، 2013، ص71.

- بيان التشريعات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن.
- تعبئة الموارد للمشاريع ذات الصلة بإصلاح قطاع الأمن.

وتقوم الشرطة الدولية في إطار عمليات حفظ السلام بإصلاح القطاع الأمني من خلال تدريب القوات الوطنية وتنمية قدراتها؛ حيث شكلت خلال سنة 1998 ثلاث عمليات مكونة في غالبيتها من أفراد الشرطة المدنية اشتركت فيها عدة دول، ففي هايتي ساهمت في بناء جهاز الشرطة؛ حيث تخرجت ثلاث دفعات، أما في كرواتيا فأسندت لها مهمة مراقبة عمل الشرطة الكرواتية مع العمل على احترام حقوق المدنيين، وهو ما قامت به في البوسنة والهرسك حيث قامت مجموعة من الشرطة الدولية المكونة من أكثر من ألفين شرطي من (42) دولة بمراقبة عمل الشرطة المحلية وإجراء التحقيقات وتقديم النصائح لأجل إنشاء شرطة متعددة الأعراق وتكفل احترام جميع حقوق الأفراد باختلاف انتماءاتهم.[1]

[1] عبد السلام زروال ، عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام، جامعة منتوري، قسنطينة) 2010، ص109.

المبحث الثاني: في المجال السياسي

يستلزم إعادة إعمار الدول الخارجة من النزاعات إعادة البناء السياسي وذلك من خلال إصلاح النظام السياسي وبناء مؤسسات شرعية وإقامة انتخابات نزيهة إضافة إلى المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وذلك لضمان الاستقرار السياسي.

المطلب الأول: بناء الدولة

يعرف**"فرانسيس فوكوياما"(**Francis Focoyama**)** بناء الدولة بأنه:"تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، كما ترتبط بمدى الدولة واقف مجالاتها وأنشطتها ووظائفها المختلفة، بدءا بتوفير الأمن والنظام والمرافق والخدمات العامة في الداخل والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي، مرورا بتوفير التعليم وحماية البيئة و إنتهاءا بوضع السياسات الصناعية والاجتماعية وإعادة توزيع الثروة مع قدرة مؤسساتها والإدارة على تصميم السياسات والقوانين والأنظمة ووضعها قيد التنفيذ[1]. وأهم ركيزة تقوم عليها إعادة بناء الدولة التي مزقتها الحروب هو خلق حكومة شرعية ممثلة لكافة السكان لأن غياب حكومة شرعية يؤذي إلى ظهور النزاع من جديد.[2] فقد أثبتت التجارب الدولية الأخيرة في بناء السلام أن إعادة بناء وتأسيس دولة فعالة يستلزم على الأقل الحد الأدنى من المؤسسات، وهو أمر ضروري لإعادة بناء الدولة الخارجة من النزاعات، وهذا يعني أن وجود المؤسسات الشرعية لصنع القرار خاصة في فترة ما بعد الحرب أمر مهم لضمان القانون والنظام ومنع تصاعد وتيرة العنف.[3] ويمثل بناء الدولة أحد أهم قضايا المجتمع العالمي لأن الدول الضعيفة والفاشلة، تبقى مصدرا للعديد من الكوارث والتي تشكل خطورة على المجتمع الدولي ككل وهذه الكوارث متمثلة أساسا في الفقر الأمراض المزمنة، المخدرات والإرهاب.[4]

وتضطلع قوات السلام الدولية بمهام الإشراف على الأجهزة الحكومية من خلال مجموعة من المدنيين نتيجة انهيار الحكومات في العديد من الدول؛ ففي كمبوديا كلفت الأمم المتحدة السلطة المؤقتة بإدارة الهياكل الإدارية القائمة، فهي التي توجه عمل وزارات الخارجية، الدفاع، المالية، الداخلية والإعلام و إلى جانب ذلك أعطيت السلطة المؤقتة صلاحيات تدعيم الهيئات المذكورة بموظفي منظمة الأمم المتحدة وصلاحيات إعادة النظر

---

[1] فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، ترجمة:مجاب الإمام، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2007، ص11

[2] أمينة زغبيب ، مرجع سابق، ص43.

[3] Charles t.call, Ending wass and bulding peace, International responses to war, torn societies>> , international studies perppections, Amirican university, 2008, P9.

[4] فرانسيس فوكوياما ، مرجع سابق، ص35.

في القوانين.[1] أما في إقليم "كوسوفا" فتم إنشاء حكومة تابعة للأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن رقم **1244** لعام 1999 الذي سمح بنشر و حضور مدني وأمني دولي لفترة أولية لإثنى عشرة شهرا قابلة للتجديد، وكذا توفير إدارة انتقالية في انتظار إقامة ومراقبة تطور المؤسسات المؤقتة إلى مؤسسات تتم إقامتها وفقا للتسوية السياسية.[2]

المطلب الثاني: الإشراف على الإنتخابات

يعد إجراء الانتخابات بكل مصداقية و شفافية إحدى الخطوات الرئيسية الأولى لتمكين المجتمعات ما بعد النزاع من إقامة سلام و أمن دائمين . و تتم هذه العملية بعد أن يتوصل الأطراف النزاع إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في إطار اتفاقية السلام المبرمة بينهم و التى تنص على إجراء انتخابات حرة و نزيهة و شفافة ، كبداية أولى لإقامة دولة شرعية، و تكلف قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بهذه العملية ، حيث قدمت في السنوات الأخيرة مساعدات تقنية و لوجستية لإجراء الانتخابات في الكثير من البلدان : كجمهورية الكونغو الديمقراطية ، كوت ديفوار ، أفغانستان، السودان[3].

ويتجلى دور القوات الأممية من خلال :

1- تقديم المساعدات التقنية: و هذا لتعزيز القدرة الإدارية من أجل انتخابات تتميز بالمصداقية و الشفافية و النزاهة و للمساعدة في عملية توطيد دعائم المؤسسات المطلوب القيام بها خلال الفترة اللاحقة للانتخابات، و ترمي هذه المساعدة في الأجلين المتوسط والطويل إلى الحيلولة دون إخفاق الديمقراطية و انهيارها و هو ما قد يحدث أحيانا عقب إجراء الانتخابات الأولى في المرحلة الانتقالية و إلى تحقيق استقرار المؤسسات الانتخابية، وقد شهدت الأمم المتحدة زيادة كبيرة في عدد الطلبات المساعدات الانتخابية حيث قامت شعبة المساعدات الانتخابية منذ إنشائها في عام 1992 بتقديم المساعدة في 150 عملية انتخابية.[4]

2- مراقبة الانتخابات: حيث يساعد وجود مراقبين الانتخابات التابعين للأمم المتحدة في ضمان سلامة العملية الانتخابية، و هذا من خلال موظفي حقوق الإنسان الذين عملوا

---

[1] عبد السلام زروال ، مرجع سابق، ص108.

[2] المرجع نفسه ، االصفحة نفسها.

[3] المساعدات الإنتخابية من الموقع: www.un.org/wcm/content site.undpa

[4] الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام "عن أعمال المنظمة"، الدورة 55، الملحق رقم (01)، نيويورك، 30 أوت 2000، ص7.

كمراقبين للانتخابات بحيث يقدمون تقارير عن مدى احترام الدولة للحقوق السياسية كالحق في التعبير و حرية تكوين الجمعيات و التجمع السلمي و غيرها.[1]

3- تنظيم الانتخابات: و تعد من الأنماط المعقدة لطول مدتها و كلفتها المالية العامة، و هي في الغالب مهمة استثنائية لكنها أضافت بعدا غير معهود لمشاركة الأمم المتحدة كما حدث في كمبوديا.

و لقد لعبت الأمم المتحدة دور مهم في الإعداد لأول انتخابات برلمانية رئاسية في ليبيريا، بعد نهاية الصراع الذي دام 14 عاما، من خلال بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (UNMIL) عام 2009 حيث نظمت ذهاب أكثر من مليون ليبيري إلى صناديق الاقتراع في شهر أكتوبرو 800 ألف آخرين في شهر نوفمبر في انتخابات الإعادة، و التى تم فيها انتخاب "إلين جونسون سرليف" رئيسة للبلاد، و تجلى دور البعثة الأممية في ليبيريا في توفير الأمن و المساعدة على تشييد المراكز الإنتخابية في جميع أنحاء البلاد، و توفير و رفع مستوى الوعي لدى المواطنين و تدريبهم على عملية التصويت، و كان الوجود القوي للبعثة في المنطقة من خلال قوة تعدادها خمسة ألأف جندي و 1800 فرد من الشرطة الوطنية المدربة[2].

كما قامت بتهيئة الأجواء و توفير كل الضمانات اللازمة بإجراء الانتخابات شارك فيها حوالي 90% من المسجلين في القوائم الانتخابية، كما قامت بتوطين 362209 شخص وتمكينهم من المشاركة في الانتخابات و إعداد برامج لتأهيلهم و تقديم المساعدة لهم وقد أنفقت على العملية ما يقارب 1,7 بليون دولار تم تمويل معظمها من خلال التبرعات الإختيارية.[3]

المطلب الثالث: إصلاح النظام السياسي

وهذا من خلال إدخال الديمقراطية على الأنظمة السياسية القائمة سواء كان ذلك من خلال إخراج بعض القيادات العسكرية من الحكم كما حدث في هايتي أو بإعادة الحكومة الشرعية المنتخبة إليها، اومن خلال الإشراف على الانتخابات مثلما حدث في أنغولا،

[1] مراقبة الإنتخابات من الموقع: www.un.org/peace keeping

[2] شارون و يهارتا، "بناء السلام: التركيز الدولي الجديد على إفريقيا"، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، 2010، ص 259.

[3] حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، عالم المعرفة، 1995، ص 358

السلفادور والمزمبيق.[1] وتمثل الديمقراطية إحدى الدعائم الرئيسية التي تقوم عليها مهمة الأمم المتحدة إلى جانب حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، على اعتبار أن المبادئ الديمقراطية متغلغلة في جميع أنحاء الأمم المتحدة وفق ما جاء في ميثاقها التأسيسي بعبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة " وفي هذا الصدد أكدت الدول في مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 أن الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تحديد نظمها السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، و يتجلى دور الأمم المتحدة في دول ما بعد النزاع من خلال تدعيم نهج شامل للديمقراطية يصل إلى جميع قطاعات المجتمع الوطني و الحركات السياسية فيه بإشراكها في الحوار المتعلق بالديمقراطية، بما في ذلك المرأة والأقليات والشعوب الأصلية والمراهقين والشباب والمتشردين والفئات المستضعفة والمحرومة كبداية أولى نحو التحول الديمقراطي.[2]

كما قامت الأمم المتحدة بتبني مهام عديدة كالمساعدة في إجراء الانتخابات الوطنية حيث استفادت منها عديد الدول التى تعاني من نزاعات داخلية: كنيكاراغوا عام 1990 و كمبوديا 1991- 1993، أنغولا عام 1992 وأندونيسيا عام 1999.[3]

وبشكل عام ترتكز جهود الأمم المتحدة في التحول نحو الديمقراطية في الدول الخارجة من النزاعات على الحكم الراشد، سيادة القانون و مكافحة الفساد.

1- **تعزيز الحكم الراشد**: حيث يعتبر إرساء الحكم الجيد مطلبا جوهريا لتوفير بيئة يشعر فيها الفرد بالحماية، و تتاح له فرص الازدهار للمجتمع المدني و تقوم الحكومة بمسؤولياتها بفعالية و شفافية، و تقوم فيها الآليات المؤسسية بوظائفها الرقابية لمساعدة السلطة التنفيذية،و هذا من خلال ضمان احترام حقوق الإنسان و سيادة القانون، تعزيز الشفافية و المساءلة و الإدارة العامة[4].

2- **سيادة القانون:** والذي يعني خضوع جميع الأفراد والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة للمسائلة وفقا للقوانين التي تصدر بصورة علنية، و إنفاد تلك القوانين بصورة

---

[1] ميلود بن غربي ، مرجع سابق، ص73.

[2] الأمم المتحدة، مذكرة توجيهية للأمين العام "بشأن الديمقراطية"، رقم 55021-10، الأمم المتحدة، نيويورك، ص ص 3،5.

[3] محمد غازي ناصر الجنابي، التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010، ص ص 281، 282.

[4] أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين إنهيار الدولة والمصالحة الوطنية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، 2005، ص 70.

متكافئة كما يتم تعزيز المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكفالة تزويدها بالقدرات و الموارد والاستغلال اللازم للقيام بدورها.[1]

3- محاربة الفساد: حيث يعتبر الفساد من أخطر المعوقات أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مقلصا من التنمية عبر تشويه حكم القانون وإضعاف أسس المؤسسات التي يعتمد عليها النمو الاقتصادي وفي هذا الإطار تبنى البنك الدولي إستراتيجية مكافحة الفساد من خلال زيادة المسؤولية السياسية، وتقوية مشاركة المجتمع المدني وإنشاء قطاع خاص تنافسي مع وضع قيود مؤسساتية على السلطة وتحسين إدارة القطاع العام[2].

المطلب الرابع: العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

تمثل كل من العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية ركيزتان أساسيتان للنهوض بمجتمعات ما بعد النزاع في شقها السياسي والاجتماعي من أجل استعادة بناء الثقة بين مختلف فئات المجتمع وبين المجتمع و السلطة الحاكمة.

ففي تقرير الأمين العام "كوفي عنان" بشأن سيادة القانون والعدالة الإنتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع عرف العدالة الانتقالية بأنها: " كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التى يبدلها المجتمع لتفهم وتجاوز تركة الماضي بغية كفالته للمسائلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة". وتقوم مساعي العدالة الإنتقالية على ضمان حقوق الإنسان بما فيهم الضحايا و حاجات أسرهم ،وعلى ضرورة إجراء حوار وطني من خلال التعبير عن آرائهم بكل حرية.[3]

ويتجلى دور الأمم المتحدة من خلال التشديد على إنتهاج عملية شاملة للمشاورات الوطنية بما يضمن الإحساس القوي بالانتماء لبرامج العدالة الانتقالية. كما شددت لجنة حقوق الإنسان في قرارها رقم 70 لعام 2005، على أهمية الشروع في عملية شاملة من المشاورات الوطنية،لا سيما مع الجهات المتضررة حيث أكد الأمين العام "كوفي عنان" بأن أكثر تجارب العدالة الإنتقالية نجاحا يرجع لحجم و نوعية التشاور المضطلع به مع الجمهور والضحايا. حيث أوصى بضرورة إجراء المشاورات الوطنية في بورندي بالتوازي مع سير

[1] الأمم المتحدة، مذكرة توجيهية للأمين العام "بشأن الديمقراطية"، مرجع سابق ،ص10.

[2] ماركوس براند، المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، "بناء القدرات في سبيل تحقيق الديمقراطية والسلام والتقدم الإجتماعي"، قطر، من 29 أكتوبر إلى1 نوفمبر 2000.

[3] حلقة نقاشية "العدالة الإنتقالية"، ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،07 ماي 2013، ص ص7، 8.

المفاوضات ضمن قاعدة عريضة و حقيقية و شفافة و شاملة لكافة الأطراف الوطنية الفاعلة لضمان أن تأخذ و جهات نظر الشعب البورندي و رغباته في عين الاعتبار.[1]

كما تقوم معادلة ما بعد النزاع على الحقوق الإنسانية المشروعة و الاعتماد على القانون الدولي الإنساني لمنع الإفلاس من العقاب، و ذلك باعتماد المساءلة و المحاسبة على الإرتكابات التى قام بها مجرمي الحرب من خلال إصدار قرار مجلس الأمن رفع 780 لعام 1992 بإنشاء لجنة خبراء محايدة مهمتها جمع الأدلة، وتصنيفها طبقا لمكان الجريمة والضحية ونوع الجريمة ، كما أصدر القرار رقم 808 لعام 1993 بإنشاء محكمة دولية لمقاضاة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني في يوغسلافيا السابقة منذ 1991. كما قرر المجلس أيضا إنشاء محكمة دولية لمحاكمة مجرمي الحرب في رواندا نتيجة للجرائم التى ارتكبها الهوتو ضد التوتسي و التي راح على إثرها مئات الآلاف من الضحايا.[2]

أما في ما يخص إعمال تدابير المصالحة الوطنية بعد نشوب أعمال العنف فيعتبر ضروري كخطوة أولى نحو تحقيق السلام الدائم. بإحداث تغيرات في نفسية المتنازعين بإعادة بناء الثقة بين الأطراف من أجل العمل لتحقيق مستقبل أفضل.

وتتطلب المصالحة توفر إرادة سياسية وقيادة قوية عن طريق إتحاد التدابير الإستباقية كالتوعية و الحوار سعيا لتجاوز إنعدام الثقة داخل المجتمع وذلك بالتعاون بين السلطة والمجتمع المدني من أجل الوصول إلى القاعدة الشعبية بشكل فعال وتعزيز مشاركتها في نهاية المطاف وتساعد الأمم المتحدة في إقامة آليات المصالحة من خلال لجان تقصي الحقائق والمصالحة والمحاكم الجنائية، حيث تعمل على إيجاد أرضية مشتركة يمكن أن تبنى عليها المصالحة بين الفئات الشعبية[3].

هذا مع ضمان مشاركة جماهرية واسعة، فمشاركة المجتمع المدني في عملية صنع القرار توفر له الفرصة للتأثير في عملية وضع القوانين، كما حدث في كل من جنوب إفريقيا و ليبيريا[4].

---

[1] الأمم المتحدة ، أدوات سيادة القانون في الدول الخارجة من النزاعات: "المشاورات الوطنية بشأن العدالة الإنتقالية ،مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نيويورك، 2009، ص ص07-10.

[2] حسن نافعة، مرجع سابق، ص384.

[3] الأمم المتحدة، تقرير لجنة بناء السلام :"عن منع نشوب النزاعات"، الدورة67، 28 فيفري 2013.

[4] ياسمين سوكا،"النظر إلى الماضي والعدالة الإنتقالية: بناء السلام وكشف المسؤوليات"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 862، جويلية 2006.

إضافة إلى بناء الثقة من خلال العفو العام و الذي يمثل أهم خطوة نحو المصالحة الوطنية الفعلية لكونه إجراء يدل على رغبة الأطراف المتصارعة في التصالح، ففي ناميبيا ألغت الأمم المتحدة القوانين التميزية التي فرضتها إدارة جنوب أفريقيا و تم إعلان عفو عام مما أتاح تنفيذ برنامج طوعي لإعادة اللاجئين والمتشردين إلى وطنهم، كما جرى إطلاق سراح المساجين المعتقلين دون تميز بين السجناء السياسيين و سجناء القانون[1].

[1] هوتمر سيلرز، مرجع سابق، ص 275.

المبحث الثالث: في المجال الاقتصادي

يمثل إنعاش الجانب الاقتصادي للدول الخارجة من النزاعات المسلحة الداخلية من أهم الأهداف التى تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقه، و ذلك لإرتباطها باحتياجات السكان الأساسية، والتي كانت في وقت سابق أحد أسباب النزاع، لهذا يجب معالجتها لتحقيق مستوى مقبول من الاستقرار.

المطلب الأول: تحقيق التنمية

تعتبر التنمية محل اهتمام الأمم المتحدة منذ بداية عملها إذ تمثل أحد أهدافها الرئيسية و هذا يظهر في دباجة ميثاقها و التى تعتزم فيها استخدام الهيئات الدولية في "ترقية الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية للشعوب جميعا"؛ فتمثل التنمية حق عالمي يتعين على كل الأفراد و الدول أن تضعه محل التطبيق، حيث أكد السكرتير العام للأمم المتحدة في تقريره للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي في دورته (43) عام 1976 على أن" التنمية الاقتصادية و الإجتماعية تعد وسيلة لاغنى عنها لإتمام تحقيق حقوق الإنسان في المجتمع الحديث"[1].

وتعتبر التنمية مطلبا جوهريا لتقليل احتمالات تجدد النزاعات من خلال تهيئة بيئة إيجابية للاستثمار والنمو الاقتصادي من خلال الإصلاحات وتوجيه الانتباه إلى الفرص الجديدة، و التأكيد على محورية التنمية الاجتماعية عن طريق الاستثمار في الموارد البشرية وأولوية الصحة العامة والتركيز على العدالة الإجتماعية والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعادة تشكيل المعونة الدولية و حفظ أعباء الديون وتمكين الدول من الوصول إلى الأسواق الدولية ودعم التعاون والتكامل وتحقيق المواءمة بين المبادرات الدولية والثنائية[2].

ويعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أهم صور مشاركة الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الضعيفة فهو يمثل أوسع آلية على الصعيد العالمي للتعاون التقني متعدد الأطراف والاستثمار المنسق، حيث يضطلع بأنشطة لصالح التنمية من خلال برامج عالمية وإقليمية و قطرية، وهذا البرنامج ينشر سنويا منذ عام 1990 ما يعرف بالتقرير العالمي للتنمية

[1] أحمد خليفة، دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص ص26،41.

[2] أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين إنهيار الدولة والمصالحة الوطنية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، 2005، ص 70.

البشرية ويقوم بأنشطة في أكبر من 150 دولة وينسق ما يقارب 5900 مشروع إنمائي تصل القيمة الإجمالية للمشاريع إلى 75 مليار دولار يخصص 80% منها لأقل البلدان نموا بحيث يهيئ الفرصة للكثير من هذه الدول للنهوض باقتصادياتها اعتمادا على المساعدات التى تقدمها الأمم المتحدة[1].

وتعتمد عملية تنمية دول ما بعد النزاع بشكل أساسي على الإنعاش الاقتصادي الذي يتم من خلال إعادة بناء الإقتصاد المحلي واستعادة الموارد الخارجية، وذلك لتهيئة الظروف اللازمة لاستمرار التبادل التجاري، الإدخار، الاستثمارات المحلية، تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، إصلاح المؤسسات المالية وإعادة صياغة الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة.[2]

المطلب الثاني: إعادة بناء البنية التحتية

حيث يمثل إعادة الإعمار الاقتصادي وإعادة بناء البنية التحتية نقطة أساسية لبناء السلام في المدى القصير، وذلك لبناء الثقة في حصد السلام، ولضمان انضمام الأطراف المتحاربة السابقة في مشاريع مشتركة لبناء الدولة في المدى المتوسط إلى الطويل، وهذا من أجل توجيه الاهتمام إلى معالجة أسباب النزاع كالفقر والجوع الإقتصادي.[3] فمشاريع إعادة تطوير البنية التحتية تؤذي إلى تحسين سبل الوصول إلى التجارة والصناعة، وتسهيل إعادة إدماج المقاتلين والمسرحين، وإعادة توطين اللاجئين.[4] وهذا الأمر يعتمد بالدرجة الأولى على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية عالية القيمة لدعم الانتعاش الاقتصادي وفتح آفاق التنمية الاقتصادية الإيجابية مما يوفر فرص العمل للمواطنين، وتحقيق إيرادات إضافية للميزانية العمومية للدولة. كما تساهم في تطوير سبل العيش المستدام والسلام الدائم، وتوفير الخدمات الساسية.

إن وجود الموارد الطبيعية ووفرتها لا يكون دائما عنصرا ايجابيا، فيمكن لها أن تشكل عاملا للاستقرار أو عدم الاستقرار، لذا يجب على الدولة امتلاك قيادة شرعية قوية

---

[1] ميلود بن غربي ، مرجع سابق، ص 80.

[2] أمينة زغبيب ،مرجع سابق، ص 40

[3] ريناتا دوان و شارون وهرتا،"مهمات السلام المتعددة الأطراف"، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، 2005، ص266 .

[4] عبد السلام زروال ، مرجع سابق، ص 110.

[5] سانتياس ميسون وآخرون، المقاربات الإيجابية لبناء السلام، ترجمة: فؤاد سروجي، دار الأهلية للنشر والتوزيع لبنان، 2007، ص 242.

وخلاقة لضمان بنية تحتية مناسبة لجلب الازدهار والسلام في البلاد؛ فتوفر الموارد في كل من الكونغو الديمقراطية، السودان، سيراليون وغيرها شكلت عوامل للفساد والنزاع.[1]

وتبقى المشاكل التي تواجه مشاريع البنية التحتية في أنها تستلزم درجة عالية من طاقة الدولة والتي لا تمتلكها الدولة الخارجة من الصراعات، وأنها تعتمد على الاستفادة من المساعدات المالية والتنموية الدولية، ولتنمية هذا العنصر لا بد من إشراك القطاع الخاص والقطاع العام منذ بداية المشايع، وذلك من أجل تأمين خدمات البنية التحتية والمساعدة في إنهائها في الأجل القصير، ثم الإنتقال للانتعاش الاقتصادي طويل الأجل.[2]

المطلب الثالث: جلب الإستثمارات الأجنبية

لقد أدى تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي إلى تصنيفها من بين أهم مصادر التمويل في الدول النامية، والدول التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك إنطلاقا من بداية التسعينات من القرن العشرين.[3]

ويعد جدب الاستثمار الأجنبي المباشر هدف الدول ذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، والذي يحدد وفق إعتبارت هامة تتلخص في:

- نوعية الاستثمارات الأجنبية.
- ترشيد حوافز الإستثمار خدمة للاقتصاد الوطني.
- طبيعة العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة.
- إستقرار البيئة المواتية للاستثمار الأجنبي.
- مدى قدرة الدولة المضيفة على التفاوض.
- المنافع والتكاليف الإجمالية للاستثمار الأجنبي المباشر.[4]

وفي هذا السياق تعمل الأمم المتحدة من خلال مؤتمرها للتجارة والتنمية **"الأونكتاد"** بصفته جهة التنسيق في منظومتها وهي المسؤولة عن المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والإستثمار، والقضايا المرتبطة بمجالات التمويل والتكنولوجيا والتنمية المستدامة؛ حيث قدم مساهمة كبيرة على مدى نصف قرن عبر أركانه الثلاثة في

---

[2] ريناتا دوان، شارون و هرتا، "مهمات السلام متعددة الأطراف"، مرجع سابق، ص268.

[3] زيدان محمد،"الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقال (نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر)" مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد1، (د.س.ن) ص117.

[4] المرجع نفسه ، ص ص128-131.

[4] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "مذكرة من أمانة الأونكتاد"، مجلس التجارة والتنمية، الدورة الستون، سويسرا، 15 جوان 2013، ص10.

تطوير خطاب التنمية وتعزيز الإندماج المفيد للبلدان النامية في الإقتصاد العالمي[4]، وهذا باعتبارها الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة التي تعنى بمسألة الإستثمار والمسائل ذات الصلة، بما في ذلك تنمية المشاريع؛ ففي عام 2012 تم عقد الدورتين الرابعة والخامسة للجنة في نوفمبر 2012 وذلك في إطار سياسات الإستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة الخاصة **"بالأونكتاد"**، هذا وقد تم التركيز على تعزيز تنظيم المشاريع لأغراض بناء القدرات الإنتاجية وأهمية السياسات في دعم تنظيم المشاريع وتنمية القطاع الخاص في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية.[1]

إن الإهتمام بأثر الإستثمار الأجنبي على التنمية في أعقاب النزاعات المسلحة على اعتبار أنه :[2]

- يعوض النقص الحاد لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري الذي تعاني منه الدول الخارجة من النزاعات.
- يعوض النقص الحاد في الادخار القومي الذي تتطلبه عمليات تمويل التنمية والاستثمار.
- يساهم في الحفاظ على قدر من النمو الاقتصادي بعيد المدى، ويساعده على التأقلم مع الصدمات الاقتصادية.
- يساهم في تنمية قطاع التصدير.
- يساهم في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدول المضيفة.
- يضمن نقل التكنولوجيا ومهارات العمل، ويطور ويفتح قنوات التسويق والتصدير.

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، الدورة 13، 21-26 أفريل 2012، قطر،4 جوان 2012، ص 10.

[2] الفاتح محمد عثمان مختار،" الإستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية في السودان خلال الفترة من 2000-2010 "مجلة آماراباك العلمية" المجلد الرابع، العدد الحادي عشر (و.ب.ن) 2013، ص ص19 ،20.

المبحث الرابع: في المجال الإجتماعي

يتطلب إعادة إعمار الدول الخارجة من النزاعات النهوض بمجتمعاتها، وتحسين أوضاعهم المعيشية؛ لهذا تعمل الأمم المتحدة على الرقي بحقوق الإنسان وكفالة جميع الحقوق الاجتماعية للشعوب، ولهذا نتناول في هذا المبحث حماية حقوق الإنسان وتقديم المساعدات، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي في الدول الخارجة من النزاعات.

المطلب الأول: حماية حقوق الإنسان

تنقسم حقوق الإنسان إلى ثلاث أجيال وهي: الجيل الأول، والذي تمخض عن تقرير حقوق الإنسان المدنية والسياسية والمعتمد على فكرة **"الحرية"** وحماية الفرد من تجاوزات الدولة، أما الجيل الثاني فتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمعتمد على فكرة **"المساواة"** والذي أكد على واجب الدولة في تحقيق المساواة بين الأفراد؛ أما الجيل الثالث فيعتمد على فكرة الحق في **"السلام"** والتمتع ببيئة متوازنة مع الحق في المشاركة والتمتع بكل المزايا.[1]

ونظرا لوجود رابطة بين المعايير الحقوقية والسلم والأمن الدوليين، أخذت الأمم المتحدة على عاتقها مهمة حماية حقوق الإنسان من خلال مبدأ التدخل الإنساني ضد الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان، و أول هذه الحقوق هو الحق في تقرير المصير وذلك بتمكين بعض الأقليات من الانفصال عن دولتها الأم وتشكيل دولة مستقلة تعترف بها وتقبلها في عضويتها.[2]

وتتدخل الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ حيث تشير مقاصد الأمم المتحدة إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية من خلال إصدار القرارات حسب ما ينص عليه الفصل الثاني عشر من الميثاق الأممي الخاص بالتدابير المناسبة لوضع نهاية لمثل هذه الانتهاكات، فكان تأسيس لجنة حقوق الإنسان لعام 1967 التي تصدر القرارات بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تتبع من خلالها واقع حقوق الإنسان في الدول الأعضاء والتوصية على التدابير التي يجب اتخاذها لوقف انتهاكات حقوق الإنسان في العالم.[3]

---

[1] أحمد خليفة، مرجع سابق، ص25.

[2] ميلود بن غربي، مرجع سابق، ص ص72، 73.

[3] غيث مسعود مفتاح، التدخل الدولي الإنساني، مجلس الثقافة العامة، مصر، 2004، ص ص،109، 113.

وتنشط الأمم المتحدة في هذا المجال من خلال نشر قوات حفظ السلام والتي تقوم بإنشاء مناطق آمنة ومحمية وهو ما حدث في يوغسلافيا عام 1993 وفقا للقرار الأممي رقم (819)؛ حيث أعتبر إقليم البوسنة والهرسك مع ست مناطق أخرى كمناطق محمية وآمنة.[1]

ولقد أكد القرار الأممي رقم (941) لعام 1994 أن التطهير العرقي يعد إنتهاكا واضحا للقانون الدولي الإنساني؛ ففي رواندا أنشئت الأمم المتحدة فريقا من المراقبين الدوليين وذلك من أجل حماية حقوق الإنسان (نتيجة لجرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبها الهوتو ضد التوتسي) وذلك من خلال المقرر الخاص لمنظمة حقوق الإنسان عقب زيارته لرواندا في ماي 1994، فكان إنشاء وظيفة المقرر الخاص بحقوق الإنسان في رواندا لجمع المعلومات عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان مع تشكيل فريق من الخبراء بالتعاون مع قوات حفظ السلام الدولية هناك. وقد ارتفع عدد المراقبين الدوليين من 06 إلى147 مراقب، والذين قاموا بتقديم الأدلة عن الإنتهاكات الحاصلة إلى محكمة الجزاء الدولية المشكلة من قبل مجلس الأمن وفقا للقرار رقم (955) الصادر عام 1994 وذلك من أجل محاكمة مجرمي الحرب في رواندا.[2]

المطلب الثاني: تقديم المساعدات الإنسانية

وهذا النوع من المهام يمثل بصورة متزايدة الجزء الأكبر من العمليات الأخيرة التي تقوم بها الأمم المتحدة سواء في إطار عملية ما أو كمهمة رئيسية في عملية قائمة بذاتها.[3] وتقوم بها الأمم المتحدة كخطوة رئيسية لإرجاع حركية الحياة الطبيعية داخل الدول التي مزقتها الحروب، ويتمحور أساسا في تقديم المعونة وحماية السكان المدنيين، ومعالجة قضايا اللاجئين والمشردين.

أولا: تقديم المعونة (الإغاثة): وتكون للدول المحتاجة أو لمواجهة حالة استثنائية أو حالة الطوارئ من خلال القرار الأممي رقم 224/44 الصادر عن الجمعية العامة عام 1989 والمتعلق بالتعاون الدولي وتقديم المساعدات المجانية للاجئين والمدنيين في النزاعات

[1] عبد الصمد ناجي ملا ياس،" الأمم المتحدة والتدخل الإنساني في إطار الواقع الدولي وأثره في حماية حقوق الإنسان"، مجلة كلية بغداد للعلوم السياسية، العدد 23، 2010، ص 11.

[2] أحمد قلي ، قوات حفظ السلام: دراسة في ظل المستجدات الدولية، (رسالة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر) 2013،ص 185.

[3] هوتمر سيلرز،مرجع سابق، ص 231.

الدولية والداخلية.[1] فكان تدخل قوات حفظ السلام في الصومال للتصدي لخطر المجاعة التي هددت حياة حوالي 4.5 مليون شخص، والتي راح ضحيتها ما يقارب 350 ألف صومالي ما بين 1991-1992 وكان ذلك من خلال تأمين المساعدات الإنسانية للمحتاجين والمساهمة في تنشيط القطاع الزراعي.[2] هذا وأعلن مساعد الأمين العام للشؤون الإنسانية **"جان آلياسون" (Jon Alyassan)** في 14 سبتمبر 1992 عن خطة المئة يوم من أجل تسريع جهود الإغاثة في الصومال، وتضمنت هذه الخطة خمسة عناصر وهي: الإسراع في إيصال شحنات أكبر من الأغذية والحبوب، توريد مكونات الصوامع الخاصة بتخزين الأغذية، تأمين إمدادات المياه النظيفة، توفير الخدمات الصحية الأساسية مع بدل الجهود اللازمة لتحقيق الإستقرار في الاقتصاد وفي المجتمع الصومالي ككل.[3]

ثانيا: حماية المدنيين. باعتبارهم الضحية الأولى في أي نزاع مسلح؛ حيث في العديد من البلدان وأثناء الحروب يتعرضون لانتهاكات لحقوق الإنسان على غرار جرائم الحرب والإبادة الجماعية والتطهير العرقي وهو ما وقع بالفعل في كل من سوريا، إفريقيا الوسطى، ليبيا، السودان، الكونغو الديمقراطية، العراق واليمن. ويتم حماية المدنيين من قبل الأمم المتحدة من خلال تقديم المساعدات الإنسانية وتخفيف المعانات الإنسانية ووقف العنف ضد المدنيين والذي يأخذ أشكال عديدة في المناطق التي ينعدم فيها الإستقرار، خاصة ضد النساء والأطفال من خلال العنف القائم على أساس الجنس.[4] وفي هذا الإطار استحدثت الأمم المتحدة مبدأ المسؤولية عن الحماية ولمساندة الدول التي تشهد توترات داخلية تمنعها من الاضطلاع بمسؤولية الحماية؛ ففي عام 2005 تم تخصيص 10 بعثات من أجل 16 بعثة لحفظ السلام لدعم الدول الضعيفة في حماية سكانها المدنيين وهو ما نص عليه البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقية جنيف لعام 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية، على أن يتمتع السكان المدنيون بحماية عامة من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية، ولا يجوز أن يكون السكان المدنيون محلا للهجوم وحظر أعمال العنف أو التهديد به.[5]

---

[1] عبد القادر بوراس ، التدخل الدولي الإنساني،دار الجامعة الجديدة، الجزائر،2005 ،ص ص 214، 215.

[2] محمد غازي ناصر الجنابي، مرجع سابق، ص 236

[3] أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص237.

[4] Damian Lilly, « the peace bulding dimension of civil.Military relations in complex emergencies »,International Alert, London, p12.

[5] نعمان عطا الله الهيتي، مرجع سابق، ص19.

ثالثا: معالجة قضايا اللاجئين: حيث تعالج الأمم المتحدة قضايا اللاجئين سواءا تعلق الأمر باللاجئين الخارجين من دولهم إلى دول أخرى أو المتشردين داخليا، كالنازحين من مناطق النزاع إلى مناطق أخرى داخل دولتهم؛ ففي الجانب القانوني تم عقد اتفاقية حماية اللاجئين لعام 1951 لتوفير الحماية القانونية للاجئين من خلال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتلبية احتياجاتهم عند عجز حكوماتهم عن توفيرها. أما بالنسبة للمشردين داخليا فالأمر لم يصل إلى هذا الحد، حيث أنه لا توجد هيئة دولية محددة بمسؤولية حماية المشردين داخليا، على اعتبار أنهم واقعون تحت مسؤولية الحماية[1]. أما فيما يخص الجانب التطبيقي لإجراءات معالجة قضايا اللاجئين والمشردين من قبل الأمم المتحدة بعد إنتهاء النزاع المسلح فيرتكز أساسا على مساعدة المشردين واللاجئين على العودة إلى أراضيهم وبيوتهم وعائلاتهم، وتكون الخطوة الأولى لمعالجة قضايا اللاجئين والمشردين بإدراجهم ضمن اتفاقيات السلام المبرمة لإنهاء النزاع، حيث صرح الأمين العام "كوفي عنان" بأن عودة اللاجئين والمشردين غالبا ما يكون عاملا حاسما لاستدامة السلام و إعادة تفعيل النشاط الاقتصادي؛ فقد سعت البوسنة والهرسك في إتفاق "دايتون" لضمان عودة اللاجئين المشردين داخليا مع وضع ترتيبات لإعادة الممتلكات، كما سعى إتفاق السلام الشامل في السودان عام 2005 لتوفير ترتيبات أكثر إنصافا لتقاسم الثروة بين الشمال والجنوب وضمان عودة اللاجئين والمشردين وإعادة توطينهم[2]. أما في كمبوديا فتم تحقيق نجاح كبير من قبل بعثة الأمم المتحدة بإعادة المشردين واللاجئين إلى أوطانهم مع منحهم مبالغ مالية لتسهيل إعادة دمجمهم في المجتمع.[3]

المطلب الثالث: تعزيز الإستقرار الإجتماعي

تعزيز الإستقرار الاجتماعي يشمل تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال محاربة الفقر وتحسين المستوى الصحي والتعليمي كما يتضمن بناء ثقافة السلام داخل المجتمع في دول ما بعد النزاع؛ ففي قمة الألفية المنعقدة في سبتمبر عام 2000 اعتمد قادة العالم مجموعة من الأهداف الإنمائية تهدف للقضاء على الفقر والجوع وتحقيق شمولية التعليم الإبتدائي وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والحد من وفيات الأطفال

[1] روبرت كوهن، فرانسيس، م دنغ، "التشريد الجماعي الناجم عن الصراعات والعنف من جانب واحد"، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، 2009، ص68.

[2] روبرت كوهن، مرجع سابق، ص 78.

[3] هوتمر سيلرز، مرجع سابق، ص 275.

وتحسين صحة الأمهات ومكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وغيرها من الأمراض، وتحقيق الاستدامة البيئية.[1]

وتكمن أهمية التغيير المنهجي الأساسي الذي يأتي نتيجة لعملية حل النزاع في اكتساب إدراك أكبر في حقل بناء السلام، خاصة ضمن سياق التنمية؛ فالتحركات والتغيرات الملموسة في واقع الأطراف المتنازعة يضمن استدامة العملية ونتائجها وفي العديد من الأوضاع تشكل التنمية الاقتصادية وتحسين الأحوال المعيشية أمورا أساسية تتطلب مختلف أنواع التأييد والنشاط الاجتماعي من أجل تحقيقها.[2]

ونجد أن أحد أهم الولايات الرئيسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة تتمثل في رفع مستوى المعيشية، وتوفير الظروف المناسبة لتحقيق التقدم والتنمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي حيث تكرس نحو 70% من أعمالها في إنجاز هذه الولاية، وهي تعمل من أجل القضاء على الفقر وتحسين أسباب رفاهية الناس في كل مكان؛ وذلك بخلق أوضاع تؤدي إلى استتباب الأمن والسلام الدائم، وتنشط في تحقيق هذا من خلال وكالاتها المتخصصة[3].

إن منظمة الصحة العالمية تعمل على حماية الإنسان برفع المستوى الصحي لديه في حال عجز بعض الدول عن توفيره لشعوبها، كما تعمل اليونسكو لتحقيق التعليم للجميع على كافة المستويات باعتباره عامل حاسم للتغلب على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة [4]. هذا وقد أدت الجهود المبذولة إلى تراجع عدد الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع بأكثر من النصف فقد إنخفض العدد 1.9 بليون شخص عام 1990 إلى 837 مليون شخص عام 2015 وهذا التقدم بدأ منذ عام 2000. بالمقابل بلغ معدل التسجيل في المرحلة الإبتدائية في المناطق النامية إلى 91% عام 2015 بعد أن كان 83% عام 2000[5].

كما تعمل الأمم المتحدة على نشر ثقافة السلام داخل الدول الخارجة من النزاعات على اعتبار أن عدم وجود ثقافة السلام داخل هذه الدول إلى جانب فقدان الثقة يعتبران عائقان أمام قيامها بأعمالها، لهذا فهي تركز على العنصر الثقافي من خلال بعثاتها المتواصلة والدائمة والتي تعمل على تمكين المجتمع المدني بكل فئاته لخلق نوع من النقاش السليم وهذا بالتركيز على:

---

[1] دور الأمم المتحدة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، من الموقع: www.un.org.arabi/asa/about-esa.html

[2] سانتياس ميسون وآخرون، المقاربات الإيجابية لبناء السلام وآخرون، مرجع سابق، ص43.

[3] دور الأمم المتحدة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، مرجع سابق.

[4] جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص ص407، 412.

[5] الأمم المتحدة، تقرير الأمم المتحدة حول الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2015، ص ص4،5.

- التعليم والتوعية العامة.
- نشر ثقافة المساواة بين الجنسين والإستفاذة من المرأة كأحد عوامل التغيير.
- تمكين الشباب وبنائهم نفسيا لفترة ما بعد الحرب وإشراكهم في قرارات الحد من الحرب لضمانهم كفواعل عاملة من أجل السلام.
- الإستفاذة من الإمكانات غير المستغلة للجهات المحلية الفاعلة.[1]

[1] United nations , peace keeping operation, prencipals and guidlines,p26

إن ما يمكن قوله في الأخير هو أن استراتيجيات الأمم المتحدة في إعادة إعمار الدول الخارجة من النزاعات رغم اختلاف مجالاتها وترتيبات تنفيذها، إلا أنها تبقى مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض في إطار الإستراتيجية الشاملة من أجل إعادة الإعمار بحيث تشمل مختلف الجوانب المتعلقة بالأمن الداخلي والخارجي للدولة مع إحقاق العدالة وسيادة القانون، إلى جانب تعزيز الاستقرار الاقتصادي والذي يتبعه الاستقرار الاجتماعي، وعليه فإن غياب أحد هذه الإجراءات قد يؤدي إلى ظهور النزاع من جديد. وبهذا يمكن القول أن الأمم المتحدة تعمل على خلق بيئة أفضل من التي كانت قائمة قبل حدوث النزاع.

الفصـل الثـالـــث:

تقييم فعالية الأمم المتحدة في إعادة الإعمار

تعرضت الأمم المتحدة أثناء قيامها بإعادة إعمار الدول الخارجة من النزاعات للعديد من العوائق التي وقفت حائلا أمام الوفاء بالتزاماتها اتجاه المجتمع الدولي، والتي كان أولها حفظ السلم والأمن الدوليين، فاختلاف ظروف النزاع من دولة إلى أخرى وحجم الدمار الذي خلفه هذا النزاع أدى إلى اختلاف أولويات الأمم المتحدة في إعادة البناء عقب نهاية الحرب وتماشيا مع اتفاقية السلام المبرمة بين الأطراف المتصارعة فكان أن كتب لها النجاح في بعض الحالات والفشل في حالات أخرى، الأمر الذي حتم عليها إعادة النظر في الأدوار التي تقوم بها مع ضرورة إصلاح جوانب القصور التي تعاني منها.

المبحث الأول: نجاح الأمم المتحدة في إعادة الإعمار

لقد توجت العديد من عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة بالنجاح، وهذا بحكم أنها تعمل أساسا على حفظ السلم والأمن الدوليين، ليمتد هذا العمل إلى النزاعات المسلحة الداخلية من خلال ما تقوم به الأمم المتحدة من نشر لقوات حفظ السلام داخل هذه الدول ولهذا سنتناول في هذا المبحث عوامل نجاح عمليات واستراتيجيات الأمم المتحدة في إعادة الإعمار، إلى جانب التعرف على نماذج تطبيق هذه الإستراتيجيات في كل من كوسوفو وسيراليون .

المطلب الأول: عوامل النجاح

إن من بين أهم أسباب نجاح جهود الأمم المتحدة في إعادة إعمار الدول الخارجة من الحروب والنزاعات هو عملها على تحقيق ذلك من خلال لجنة بناء السلام والتدخل باسم القانون الدولي الإنساني.

1) العمل من خلال لجنة بناء السلام:

أ- إن الأمم المتحدة تمارس مهمة إعادة الإعمار من خلال لجنة بناء السلام* ذات الطبيعية الاستشارية، كما أنها عملية إرادية لا تفرض على الدولة المعنية بالتدخل.
ب- أن عمل الأمم المتحدة في إعادة الإعمار وبناء السلام يقوم على مبدأ التعاون مع الحكومات الوطنية؛ بحيث تجعل من مبدأ السيادة الوطنية أولوية، والذي يشير إلى أن الحكومة الوطنية هي صاحبة الاختصاص في معالجة القضايا الداخلية حتى ولو كانت حكومة انتقالية.
- إن لجنة بناء السلام لا تقوم بمهامها بمبادرة ذاتية، بحيث أن الدول الخارجة من النزاعات هي التي تعرض رغبتها في المثول أمام لجنة بناء السلام عبر طلبات المشورة[1].

---

* **لجنة بناء السلام**: من الأجهزة الفرعية التابعة للأمم المتحدة في مجال بناء السلام، أنشأت من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة وفقا للقرار رقم 1645 لعام 2005، والقرار رقم 60/180 لعام 2008.

[1] United nation peace keeping operation, Op.cit,p26.

وتأخذ هذه المشورة الأشكال التالية:[1]

- طلب الحصول على المشورة من قبل مجلس الأمن.
- طلب الحصول على المشورة من قبل الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموافقة من الدول المعنية بحسب ما ورد في المادة (12)* من الميثاق الأممي.
- أن يقدم طلب المشورة من قبل الدولة المتضررة أو التي تمر بظروف استثنائية دون أن تمر على جدول أعمال مجلس الأمن.
-طلبات المشورة المقدمة من قبل الأمين للأمم المتحدة.

2) التدخل باسم القانون الدولي الإنساني:

فنجد أن تدخل الأمم المتحدة في إعادة إعمار الدول الخارجة من النزاعات الداخلية يكون من خلال التدخل الدولي الإنساني، خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، والذي يبدأ بالتدابير الوقائية والتدخل الفعلي، لينتهي إلى جهود إعادة تهيئة الأوضاع بالشراكة مع السلطات المحلية.[2]

ولهذا فإن تدخلها في هذا الشأن لا يعتبر تدخلا غير مشروع في الشؤون الداخلية للدول دات السيادة على اعتبار:

أ- أن التدخل الإنساني يعد إستثناءا على مبدأ عدم جواز استخدام القوة أو التهديد بها في نطاق العلاقات الدولية المتبادلة، والذي أشارت إليه المادة (51) من الميثاق الأممي.

ب- أن مسألة الاختصاص الداخلي للدولة مسألة مرنة متطورة بحسب تغير الظروف والأوضاع الداخلية للدول، لتشمل في هذه الحالة النزاعات المسلحة الداخلية.

ج- الإستناد إلى المادتين (55) و(56) من الميثاق الأممي مما يتيح للمجتمع الدولي التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء للرقي بحماية حقوق الإنسان وإقامة الديمقراطية وبناء ثقافة السلام داخل المجتمعات الخارجة لتوها من النزاعات المسلحة الداخلية.[3]

وبحسب بعض تصريحات الدول المتدخلة باسم القانون الدولي الإنساني، فقد كان التدخل في كل من الصومال وكردستان العراق بدافع إنساني نتيجة للضغط الذي مارسه الإعلام والرأي العام المحلي على صناع القرار السياسي، وهذا على حد تعبير **"بيكوباريك" (Bhikhu Parekh)** الذي قال بأن التدخل هو: أعمال تمليها في المقام الأول المشاعر

---

[1] United nation peace keeping operation, Op.cit,p39,40.

* تنص المادة **12** على أن الجمعية العامة والمجلس الإقتصادي والإجتماعي لا يستطيعان إتخاذ الإجراءات حول أية حالة قيد النظر من قبل مجلس الأمن.

[2] تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول حول مسؤولية الحماية، مرجع سابق، ص 42.

[3] أحمد عبد الله أبو العلاء، تطور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين، دار الكتب القانونية، مصر،2005، ص ص 137، 138

الإنسانية أو التعاطف أو التآخي.[1] وهو ما دهب إليه تقريبا **"شيفرنادزه"** في حديثه عن دور الإعلام في صناعة السياسة الخارجية، وهو كذلك ما يعرف بالأثر **"سي أن أن"** نسبة إلى تأثيرالقناة الأمريكية، على صناعة قرار سحب القوات الأمريكية من الصومال حيث كانت القناة الوحيدة التي غطت الحرب في الصومال، وبتأثير الصور التي نشرتها هذه القناة لضحايا الجنود الأمريكيين والخسائر الفادحة التي تلقتها هذه القوات، والتي كان لها الأثر الكبير على الرأي العام الأمريكي الذي ضغط على حكومته من أجل الإنساحب من الصومال وهو ما حدث بالفعل.

وبهذا نجد أن تدخل الأمم المتحدة لإعادة إعمار الدول المنهارة يقع ضمن حفظ السلم والأمن الدوليين، فهو يعتبر من أول الأهداف التي تسعى لتحقيقها، كإجراء ضروري لبداية عملية صنع السلام وإزالة كافة المسببات التي يمكن أن تؤدي إلى معاودة النزاع من جديد.

المطلب الثاني: إعادة إعمار كوسوفو

تسبب النزاع في كوسوفو بأزمة إنسانية إنجر عنها مهاجرة حوالي نصف سكان كوسوفو إلى الدول المجاورة كألبانيا، مقدونيا و مونتنيغرو خلال سنة واحدة، كما تعرض أكثر من 500 ألف شخص إلى تشريد داخلي مع أوضاع معيشية جد متردية الأمر الذي دفع بالمجتمع الدولي إلى العمل على وقف النزاع و تحسين الوضع الأمني في كوسوفو[2].

وتعد بعثة الأمم المتحدة المؤقتة لإدارة كوسوفو (UNMIK) من أهم البعثات التي قامت بها المنظمة (انظر الملحق رقم 01) والتي تم تأسيسها لأجل إعادة السلم و الاستقرار لإقليم كوسوفو تحت إشراف مجلس الأمن و التي أنشأت بموجب قرار مجلس الأمن رقم (1244) في 10 جويلية 1999، ليتم على إثرها إنسحاب القوات اليوغسلافية من الإقليم، كما أوقف حلف الشمال الأطلسي القصف، حيث وصلت القوات العسكرية الدولية إلى الإقليم بتعداد خمسة آلاف عسكري بقيادة حلف الشمال الأطلسي للمساهمة في إستتباب الأمن في المنطقة و ذلك تحت إشراف مجلس المن الدولي[3]. و قد شملت ولاية بعثة اليونيميك إقامة إستقلال و حكم ذاتي في كوسوفو وأداء مهمات إدارية مدنية و الحفاظ على القانون و النظام و تعزيز حقوق الإنسان وضمان العودة الآمنة لكافة اللاجئين والمشردين داخليا، وذلك بالتعاون مع

---

[1] جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: عبد العزيز بن عثمان بن صقر، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص ص 832، 833.

[2] United Nations, securety Concil, " report of the secretary general on the United Nations interin administration Mission in Kossovo" 12 julu 1999 (s/1999/779).

[3] الموقع الرسمي لعملية حفظ السلام الدولية في كوسوفو: www.UN.org/ar/peace kieeping/ mission Unimik /baground.shtml

الإتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا وهم المسؤولين عن إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية، إحلال الديمقراطية وإعادة بناء المؤسسات الحكومية، وذلك عقب إعلان إستقلال كوسوفو. [1] ولقد تم فرض هذا النظام لمدة إثنى عشرة شهرا ثم أصبح غير محدد فيما بعد وذلك إلى غاية توافق أغلبية مجلس الأمن على إنهائه بما في ذلك الأعضاء الدائمون[2].

إن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد؛ حيث واصل مجلس الأمن رصد الحالة في كوسوفو، وفي عام 2000 اجتمع تسع مرات للنظر في الحالة هناك، وذلك من خلال الإحاطات الإعلامية التي كان يقدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم في كوسوفو **"برنارد كوشنير"(Birnard Kouchner)** حول الوضع الأمني في كوسوفو.[3]

هذا وقد طالب مجلس الأمن وفق القرار رقم (1244) بإنشاء وجود أمني دولي والمعروف في ملحق القرار على أن يشمل المشاركة الأساسية لحلف الشمال الأطلسي والمخول بخلق بيئة آمنة لجميع السكان وتسهيل العودة الآمنة للاجئين والمشردين إلى منازلهم حيث تم نشر قوات أكيفور "التي يقودها الحلف الأطلسي في 12 جويلية 1999 كقوة عسكرية متعددة الجنسيات وتتمثل مهمات بعثة الأمم المتحدة "اليونميك" لإعادة إعمار كوسوفو في: [4]

- تأمين خدمات تطبيق القانون المؤقت والتطوير السريع لدائرة الشرطة المحلية لتكون أكثر إحترافية.
- تعزيز حكيم القانون؛ وذلك بإنشاء سلطة قضائية مستقلة ومتعددة الأعراق.
- العمل بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لإنشاء مؤسسات ديمقراطية وإجراء الإنتخابات وحماية حقوق الإنسان بما يتوافق والمعايير الدولية.
- تقديم المساعدات الإنسانية كالمأوى والغذاء والصرف الصحي، والمساعدات الطبية.
- جرد أماكن تواجد الألغام الأرضية ونزعها والتخلص منها.
- إعادة إعمار البنية التحتية وذلك تحت إشراف الإتحاد الأوروبي.

وبهذا تكون عملية إعادة إعمار كوسوفو فريدة من نوعها في سجل الأمم المتحدة مع الإشارة إلى أن هذا النجاح يعود في جزء منه إلى المنظمات الإقليمية على رأسها حلف الشمال الأطلسي والإتحاد الأوروبي.

---

[1] بعثات حفظ السلام الدولية، من الموقع: www.UN.org/ar/peqce keeping/mission.shtml.

[2] توماس فرانك، "دروس كوسوفا"، تدخل حلف الشمال الأطلسي في كوسوفا، ترجمة: الطاهر بوساحية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 40، 2001، ص 75.

3 سهيل حسن الفتلاوي، موسوعة المنظمات الدولية: الأمم المتحدة (الإنجازات والإخفاقات)، ج3، دار الحامد، الأردن، 2011، ص 381.

[4] أمينة زغبيب ، مرجع سابق، ص ص 154، 155.

المطلب الثالث إعادة إعمار سيراليون

على الرغم من أن الصراع في سيراليون بدأ بشكل جدّي في مارس 1991، إلا أن الأمم المتحدة تجاهلت الحرب حتى فيفري 1995 عندما عين الأمين العام للأمم المتحدة الإتيوبي **"برهانو دينكا" (Berhanu Dinka)** كمبعوث أممي لها في سيراليون، وذلك للعمل على تسوية الصراع بالتعاون مع الجبهة الثورية المتحدة المتمردة ومنظمة الوحدة الإفريقية.[1] ليتم الصراع حتى شهر أكتوبر 1999؛ حيث أنشأت بموجب قرار مجلس الأمن رقم(1270) بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (UNMSIL) لتسهيل وتنفيذ بنود إتفاقية لومي للسلام بين الحكومة والجبهة المتحدة الثورية كبديل عن فريق المراقبين العسكريين.[2] (أنظر الملحق رقم 01) والتي بلغ تعدادها عام 2000 (11100) جندي وفي مارس 2001 ارتفعت لحوالي (17500) جندي لتشكل بذلك أكبر عملية للأمم المتحدة في حفظ السلام.[3]

لقد ارتبطت ولاية البعثة لتشمل مهام إضافية، كتوفير الأمن في المواقع الأساسية والمباني الحكومية، وتوفيره في جميع مواقع برامج نزع السلاح وإعادة الدمج والتنسيق مع سلطات تنفيذ القانون، ومساعدتها على النهوض بمسؤولياتها في مناطق الانتشار المشتركة وحراسة الأسلحة والذخيرة وغيرها من المعدات التي تم جمعها من المقاتلين والمساعدة في التخلص منها.[4] وبالفعل فقد نجحت البعثة في نزع سلاح وتسريح أكثر من 75000 مقاتل سابق مع المساعدة في العودة الطوعية لأكثر من 500.000 لاجئ ومشرد ، والمساعدة في إجراء الانتخابات الوطنية، وإعادة بناء قوات الشرطة المدنية، مع المساهمة في إعادة تأهيل البنية التحتية، وتوفير الخدمات الحكومية على المستوى المحلي كما أنشأت المحكمة الخاصة لمحاكمة أكثر المسؤولين عن جرائم الحرب، ومساعدة الحكومة على وقف الإتجار غير المشروع وتنظيم صناعته.[5]

هذا ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ حيث قامت الأمم المتحدة بإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون (UNOMSIL) بموجب قرار مجلس الأمن رقم (1620) في 14 أوت 2005، لمساعدة حكومة سيراليون على بناء قدرات مؤسسات الدولة وإحلال

[1] United Nations Missions in sierraleone (UNOMSIL and UNAMSIL), Sierraleone,(1998-2005), p1.

[2] Olwale Ismail, the dynamics of post-conflict reconstruction and peace bulding in wast Africa (between chalages and stability), descussin paper 41,2008,p3.

[3] United Nations Missions Sierraleone, op.cit.p4.

[4] سهيل حسن الفتلاوي، مرجع سابق، ص 371.

[5] United Nations Missions Sierraleone,ibid.p6

الديمقراطية والحكم الراشد، وبسط سلطة القانون، والدفاع عن حقوق الإنسان، وتقوية القطاع الأمني، والتحضير للانتخابات الحرة والنزيهة في سنة 2008، ومراقبة الأمن ومعالجة التحديات عند المعابر الحدودية، والتنسيق مع المحكمة الخاصة بسيراليون لينتهي عمل البعثة في 20 سبتمبر 2008، ليأسس خلفا لها مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في سيراليون (UNISPSIL)، وذلك بموجب قرار مجلس الأمن رقم (1829) في 14 أوت 2008 كعملية لاحقة تشمل مهامها مراقبة حقوق الإنسان وسيادة القانون، ودعم الجهود المبدولة لتحديد التهديدات والبحث عن سبل مواجهتها ليستمر تفويض هذا المكتب حتى 30 سبتمبر 2009.[1]

[1] بعثات حفظ السلام الدولية من الموقع: www.UN.org/ar/peace keeping/ mission.html

المبحث الثاني: فشل الأمم المتحدة في إعادة الإعمار

تعرفت الأمم المتحدة أثناها عملها في إعادة الإعمارالدول الخارجة من النزاعات للعديد من العراقيل والحواجز، لينتهي بها الأمر بالحكم عليها بالفشل في بعض الحالات، كالعراق وأفغانستان، والسبب الأول في ذلك هو الضعف العسكري الذي تعاني منه قوات حفظ السلام الأممي نتيجة لغياب جيش أممي، إلى جانب الانتقائية وازدواجية المعايير في تعامل المنظمة مع حالات النزاعات المسلحة الداخلية بما يخدم مصالح الدول الكبرى لامتلاكها أكبر المساهمات المالية في عمليات حفظ السلام.

المطلب الأول: عوامل الفشل

1)الضعف العسكري:

فبالرغم من أن الميثاق الأممي أكد على ضرورة إنشاء قوات مسلحة تابعة للمنظمة في إطار هيئة أركان الحرب و في إطار عرض وقف المواد (26،45،46،47) من الميثاق، فإن واقع الممارسة الدولية أكدت بشك ل ملموس على الصعوبات التي تتلقاها القوات الأممية التي لم تحرز نجاحا يذكر، بل إن العديد منها سجل فشلا دريعا في مهامها كما حدث في الصومال (1992-1994).[1]

إن الأمم المتحدة وفي سبيل التدخل في العمليات العسكرية والإنسانية فهي تحتاج إلى جيش أممي يمكنها من الالتزام بميثاقها و من خلاله يمكنها حماية الأجيال القادمة من أخطار الحروب، لكن تشكيل هذا الجيش يحتاج إلى تمويل دائم وقوة عسكرية كافية للقيام بعمليات التدخل.[2]

فالأمم المتحدة أيضا تفتقر إلى سيطرة مركزية على قواتها المنتشرة في مناطق النزاعات مما يجعلها تبدو في بعض الحالات منفصلة عن المنظمة وتستقبل الأوامر من الدول التي تنتمي إليها. كما أنه يتم تسليح هذه القوات بأسلحة خفيفة كتقليد تحافظ عليه الأمم المتحدة، إذ لم تكن هذه القوات عاملة في إطار تحقيق المصلحة الإستراتيجية لدولة كبرى وفي غالب الأحيان يكون التسلح الخفيف لهذه القوات غير كاف لإحداث التوازن العسكري ضد الأطراف المتنازعة في الدولة المعنية بالتدخل.[3]

---

[1] إدريس لكريني،" مجلس الأمن في عالم متحول: واقع الإنحراف ومتطلبات الإصلاح"، مجلة الدراسات الإستراتيجية، مركز البحرين للدراسات والبحوث، العدد العاشر، البحرين، 2006، ص 10.

[2] Emil Osmancarousoglu, "challangs to United Nations peace Keeping opirations in the post-cold war ", percaptions, vol.IV.No4,2000,p73.

[3] عبد السلام زروال ، مرجع سابق، ص 119.

2)الإنتقائية و ازدواجية المعايير:

أدت نهاية الحرب الباردة إلى زيادة الضغوط السياسية على قدرات الأمم المتحدة؛ حيث سادت سياسة المعايير المزدوجة التي طبعت عمل مجلس الأمن و قراراته خاصة في تعامله مع النزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي.[1]

فبالرغم من أن المادة (109) من الميثاق التأسيسي للمنظمة تنص على ضرورة المراجعة الدورية للميثاق و ذلك للمزيد من الوضوح في عدد من المبادئ و القواعد العامة التي يتضمنها، إلا أن ذلك لم يأخذ بعين الاعتبار و لم يتم تطبيقه منذ إنشاء المنظمة عام 1945، و لقد أظهرت الممارسة أنها تخضع لتفسيرات عديدة مكنت من إحداث نوع من الازدواجية في المعايير بخصوص بعض القواعد على رأسها قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، و حق الدفاع الشرعي عن النفس ضد أي عدوان خارجي.[2]

إضافة إلى هذا نجد أن مجلس الأمن أصبح منقسم إلى معسكرات متضادة مع تورط الكثير من الدول في عمليات العدوان على الدول الأخرى، وهذا جعل قوات حفظ السلام عاجزة في بعض الحالات عن مواجهة العدوان الذي تقوم به دولة كبرى، وهذا ما يؤكد على غياب العدالة الدولية.[3] الأمر الذي جعل الأمم المتحدة تتعامل بازدواجية مع المشكلات العالمية، خاصة في ظل النظام الدولي الجديد؛ حيث يتم إخضاعها للاعتبارات السياسية للدول الكبرى، فهناك بعض القضايا يتم التشديد في التعامل معها بتطبيق قرارات المنظمة حتى ولو كانت باستقدام القوة العسكرية أو فرض العقوبات، بينما في قضايا أخرى يتم معالجتها بطرق مختلفة، رغم إصدار مجلس الأمن قرارات بشأنها، وهذا تماشيا ورغبة الدول الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.[4] هذه الأخيرة نجدها تستعين بمجلس المن لإكتساب سياستها القبول الدولي؛ فنجد أن التوظيف الأمريكي لمجلس الأمن حيال العراق مثلا تقابل مع عدم الاستعانة به في مفاوضات السلام للتسوية الفلسطنية الإسرائلية وذلك لإصرار أمريكا على أن تكون عراب المفاوضات وبمواقف منحازة للطرف الإسرائيلي، وهذا السلوك أكد مقولة الرئيس العراقي الراحل "صدام حسين" حينما صرح وقال:"الكيل بمكيالين".[5]

---

[1] سعد عبد الرحمان زيدان، مرجع سابق، ص 644.

[2] حسن نافعة، مرجع سابق، ص 416.

[3] عبد السلام زروال ، مرجع سابق، ص 72.

[4] سلامة شاهر الفيلالية، مستقبل الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة موتة عمارة للدراسات العليا)، 2007، ص 72 .

[5] عدّي صدام حسين، عالم ما بعد الحرب الباردة، دار المنصور، العراق، 2003، ص 166.

المطلب الثاني: إعادة إعمار العراق

تعد عملية إعادة إعمار العراق عملية معقدة ومتعددة الأوجه لبناء دولة عراقية جديدة؛ فلقد خلفت السنوات العديدة من الحصار والاحتلال مجتمعا مشتتا ودولة منهارة ويمثل قرار مجلس الأمن رقم (1483) الصادر في 22 ماي 2003 أول خطوة نحو النهوض بالعراق من جديد، حيث تم بموجب هذا القرار رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، كما استحدث منصب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق **"سيرجيو ذي ميليو" (Sergio de Millo)** وذلك للعمل مع سلطة التحالف في تسليم المساعدات وتوفير الأموال لجهود إعادة الإعمار.[1]

وقد تم إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق (UNAMI) بموجب قرار مجلس الأمن رقم (1500) في 14 أوت 2003، والتي تنشط بالتنسيق مع الحكومة العراقية والمكلفة بدعم الحوار والمصالحة الوطنية، وتسهيل عمليات إجراء الانتخابات والاستفتاءات وتنفيذ المقررات الدستورية. ويتم تسهيل وصول المساعدات الإنسانية وعودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم بأمان، والمساعدة على الإصلاح الاقتصادي وبناء القدرات والتنمية المستدامة، وتعزيز حقوق الإنسان والإصلاح القضائي، وتقوية حكم القانون مع تعاون البعثة في تنفيذ ولايتها مع القوة المتعددة الجنسيات في العراق وبعثة حلف الناتو للتدريب في العراق، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لحكم القانون في العراق.[2]

كما أسس القرار رقم (1483) صندوق تنمية العراق على أن يتولى البنك المركزي العراقي مهمة التدقيق في حسابات الصندوق من عائدات النفط العراقي والمساعدات الخارجية وأصول عراقية مجمدة بحوالي 2.5 مليار دولار، كما تم التعهد في نهاية سنة 2003 بمساعدة دولية قدرها 2.2 مليار دولار، وفي اجتماع المانحين الدولي بشأن إعادة بناء العراق والذي عقد في 23-24 أكتوبر 2003 تعهد وزراء من 73 دولة، إلى جانب ممثلي 20 منظمة دولية و 13 منظمة غير حكومية كلهم تعهدوا بتقديم ما مجموعه 33 مليار دولار وميزانية تكميلية قدرها 87 مليار دولار وذلك لإدارة العمليات العسكرية

[1] أندرو كوتي، "حرب العراق: الخلافات والتحديات المستديمة"، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، 2004، ص 183.

[2] بعثات حفظ السلام الدولية، من الموقع: www.un.org/ar/peace keeping/mission.html

وإعادة البناء المالي في العراق وأفغانستان، كما تم العمل على خفض الديون العراقية التي بلغت عقب سقوط النظام العراقي نحو 1.2 مليار دولار.[1]

أما فيما يتعلق بفعالية جهود الأمم المتحدة في إعادة العراق فنجد أنه كان لها أن تلعب دورا قياديا في إعادة الإعمار السياسي للعراق وعدم حصر دورها في تقديم المساعدات الإنسانية وتوسيعه ليشمل إنشاء المؤسسات الوطنية والمحلية التمثيلية للحكومة العراقية المعترف بها دوليا، ورغم ذلك تبقى الصلاحيات المطلقة الممنوحة لسلطة الاحتلال بموجب قرار مجلس الأمن رقم (1483) هذه الصلاحيات لم يسبق لها مثيل جعل الأمم المتحدة غير قادرة على تحدي دور سلطات الاحتلال في العراق.[2] هذا الأمر جعل من إعادة إعمار العراق عملية بيروقراطية هائلة الحجم تحمل في طياتها مساوئ عدة خاصة من الجانب الأمريكي وهو ما أدى إلى الحكم على عملية إعادة بناء الدولة العراقية واعتبارها على أنها جرت بطريقة مشوهة وذلك من خلال سعي الإحتلال إلى إيجاد نظام طائفي كمحاولة لكسب أطراف على حساب أطراف أخرى وخلق مشكلة دائمة وفق إستراتيجية التدخل لحماية الأقليات.[3]

لهذا على منظمة الأمم المتحدة أن تستغل فراغ السلطة المحلية بعد إنهيار الحكومة العراقية واستنادا لخبرتها في تجاربها العديدة في إدارة وتسوية النزاعات وما بعدها، وذلك من أجل الاضطلاع بدورها في عملية إعادة بناء العراق.[4] وذلك من خلال:

- تنسيق وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي للعراق.
- الإشراف على إدارة إستخدام الأموال المقدمة لإعادة الإعمار.
- تقديم الدعم للعملية السياسية والدستورية.
- بناء القدرات وإعادة الإعمار والتنمية، وتقديم المساعدات الإنسانية.[5]

وعليه يمكن القول وبشكل عام أن إعادة إعمار العراق يشكل تحديا جديدا للأمم المتحدة وذلك راجع إلى تعقد الوضع الأمني في هذا البلد، فبالإضافة إلى الاحتلال نجد كذلك كل من الانقسام الداخلي إلى جانب التدخل الدولي وقبل ذلك كله كانت هناك سنوات الحصار التي مهدت لبيئة خصبة ساهمت في تعقيد عملية إعادة البناء في العراق.

---

[1] أندرو كوتي"حرب العراق: الخلافات والتحديات المستديمة، مرجع سابق، ص ص 183-185.

[2] نواف سلام، كريم مقدسي، "المجتمع الدولي و دور الأمم المتحدة"، العراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا إعادة الإعمار الإقتصادي والإجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004، ص ص 299، 300 .

3 حميد الهاشمي،" عشر سنوات على إحتلال العراق (ميكانيزمات العيش المشترك والهوية الوطنية)"، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، من10-11 أفريل 2013، ص ص 12،29.

4 نواف سلام، كريم مقدسي، "المجتمع الدولي ودور الأمم المتحدة"، مرجع سابق، ص 300.

[5] Jos Van gennip, rapport général « la reconstruction et la dévelepment d'apres-conflit (les problemes reconstruction en Iraq et en Afghanistan) »,Assemblée parle,entaire de L'OTAN, 14 november 2004,p13

المطلب الثالث: إعادة إعمار أفغانستان

يشكل تاريخ 11 سبتمبر 2001 والتفجيرات التي طالت برجي التجارة بنيويورك حادثا مفصليا في تاريخ العلاقات الدولية عامة و في أفغانستان بالخصوص؛ حيث بدأ التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من أجل حربه على حكومة طالبان ومعه ما يسمى بشبكة القاعدة، وهذا التحالف بدأ بالتحرك لضرب أفغانستان في 8 أكتوبر 2001 لينتهي في منتصف شهر نوفمبر، وهو الذي أنجر عنه العديد من الخراب والدمار مع ما صاحب ذلك من خسائر مادية وبشرية معتبرة الأمر الذي جعل من أفغانستان أول دولة منهارة مع بداية الألفية الثالثة، وهو ما استوجب ضرورة إعادة البناء في هذا البلد رغم ما صاحب ذلك من تحديات والتي فرضتها الاضطرابات الأمنية السائدة هناك.

وفي هذا الإطار أنشأت الأمم المتحدة ما يسمى بالقوة الدولية للمساعدة المنية في أفغانستان (ISAF) بموجب قرار مجلس الأمن رقم (1386) الصادر في 20 ديسمبر 2001 تبعا للفصل السابع من الميثاق، هده القوة تعتبر كقوة متعددة الجنسيات مهمتها تقديم المساعدة للحكومة الأفغانية من أجل حفظ الأمن بموجب القرار رقم (1806)، وفي 28 ماي 2002 صدر قرار مجلس الأمن رقم (1401) الذي نص على إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان (UNAMA)، والتي مدد تفويضها بقرار مجلس الأمن رقم (1806) الصادر في مارس 2002 من أجل قيادة المصالحة الدولية تحت قيادة أفغانية وتتولى هذه البعثة مهمة تنسيق المساعدة الدولية وتقوية التعاون مع القوة الدولية للمساعدة وتعزيز المصالحة وإدارة كافة الأنشطة الإنسانية مع إعادة الإعمار، ودعم الجهود المبدولة لتحسين الحكم وسيادة القانون مع محاربة الفساد، ورعاية حقوق الإنسان والمساعدة في إجراء الإنتخابات.[1]

وبذلك نجد أن مهمة الأمم المتحدة أكثر إيجابية في أفغانستان بالمقارنة مع العراق حيث ساعدت على التوصل إلى إتفاق "بون" (Bonn) الذي مهد الطريق لإعادة إعمار البلاد سياسيا وإقتصاديا، ففي يوم 22 سبتمبر 2001 تم تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة "أحمد كرزاي". إلى جانب الدور الأساسي الذي لعبته الأمم المتحدة في تنظيم أول إجتماع لـ:"**اللويا جرغا**"*من 10 إلى 16 جويلية 2002 والذي ضم 1500 مندوب من 400

[1] بعثات حفظ السلام الدولية، من الموقع: www.UN.org/ar/peace keeping/mission.html

مقاطعة أفغانية لتحديد المستقبل السياسي للبلاد، ليتم في جانفي 2004 المصادقة على دستور جديد لإنشاء جمهورية إسلامية.[1]

ووفقا للأمين العام للأمم المتحدة يبقى غياب الأمن المستمر في أفغانستان أصعب تحدي في وجه الإدارة الإنتقالية الأفغانية.[2] مما يجعل من إستعادة حكومة مركزية ذات سيادة وشرعية وفعالية على نطاق واسع صعبة للغاية، وهذا ما يعيق تنفيذ عمليات المساعدة الإنسانية وإستراتيجيات إعادة الإعمار والتنمية، إضافة إلى عدم إحترام حقوق الإنسان وسيطرة اللوردات على قوات تقدر ب60000 فرد كلهم يشاركون في الأنشطة الإجرامية، كالإتجار بالبشر والأفيون والإبتزاز إلى جانب قطع الطرق وغيرها من الأعمال الإجرامية، يضاف إلى ذلك النشاط المتزايد لحركة طالبان التي تستهدف في الكثير من الأحيان الأجانب العاملين والناشطين في قطاع التنمية، ومكاتب الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية الأخرى، إضافة إلى أن الغرب لم يقم بنشر سوى عدد قليل نسبيا من الجنود في أفغانستان خاصة بعد إنطلاق الحملة الأمريكية على العراق وهو الشيء الذي أجبر الولايات المتحدة الأمريكية على سحب عدد من قواتها من أفغانستان كما نجد أن قوات "إسياف" إقتصرت على العاصمة "كابول"، كل هذا يضاف إليه المشاكل الناجمة عن المصالح السياسية المتضاربة للجهات المانحة (الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأروبي اليابان والمملكة العربية السعودية).[3]

إن هذه المشاكل التي عانت منها أفغانستان لم يحول أمام "يوناما" من إعادة حوالي 1.7 مليون لاجئ وحوالي 400.000 متشرد إلى مناطقهم الأصلية سنة 2000.[4]

ومع هذا يبقى التحدي الأكبر هو ضعف التواصل بين الحكومة الانتقالية الأفغانية والدول المانحة، خاصة فيما يتعلق بالمبالغ المخصصة لإعادة الإعمار والتي ترى فيها حكومة "كرزاي" أنها منخفظة جدا مقارنة بالأموال التي تم إنفاقها في كل من كوسوفو و تيمور الشرقية؛ ففي الفترة الممتدة من سنة 2002 و 2003 قدرت الأموال الممنوحة بحوالي 25% فقط، غير أن الإنفاق كان أقل من ذلك. هذا ونجد أن الحكومة الأفغانية قد منحت خطط استثمارية تقدر بحوالي 28.5 مليار دولار على مدار سبع سنوات وذلك خلال

---

[1] Jos Van gennip, op.ci . p 15.

[2] نواف سلام، كريم مقدسي، مرجع سابق، ص 296.

* **اللويا جرغا**: تعني الجمعية الكبرى، وهي طريقة تقليدية يستخدمها الأفغان منذ القدم لحل المشاكل والسماح للناس بالتعبير عن آرائهم.

[3] Jos Van gennip , op.cit.p19.

[4] نواف سلام، كريم مقدسي، مرجع سابق، ص 296

المؤتمر الدولي للمانحين المنعقد في برلين، غير أنها بلغت في الواقع 8.2 مليار دولار خلال ثلاث سنوات.[1]

إذا وبنظرة متأنية نجد أن المشاكل التي تواجه الأمم المتحدة في إعادة إعمار أفغانستان تجعلها من أعقد العمليات التي قامت وتقوم بها، خاصة في ظل تعدد المانحين الماليين وتضارب مصالحهم واستراتيجياتهم وتقاطعها مع محاربة الإرهاب وهو ما يعيق عملها ويحد من فعاليتها.

[1] Jos Van gennip, op.cit. p 19.

المبحث الثالث: العوائق التي تواجه الأمم المتحدة في إعادة الإعمار

تواجه الأمم المتحدة مجموعة من العوائق أثناء عملها على إعادة الدول الخارجة من النزاعات وبناء السلام
داخل مجتمعاتها، الأمر الذي يؤثر سلبا على عملها ويحدّ من فعاليتها ولهذا سنتناول في هذا المبحث أهم هذه العوائق لمبدأ السيادة ومحدودية الموارد المالية والتبعية في القرارات السياسية.

المطلب الأول: مبدأ السيادة

حيث أنه بعد انتهاء الحرب الباردة أخذت الأمم المتحدة تتعامل مع النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي بطرق تجاوزت في بعض الحالات القواعد القانونية التي تحكم عملها خاصة مبدأ السيادة، حيث اعتبرها البعض اختراقا لمبدأ السيادة من خلال التعارض بين ما ورد في المادة 1/2 التي تنص على أهمية احترام مبدأ المساواة في السيادة بين كافة الدول الأعضاء، والممارسات الواقعية التي تمارسها.[1]
ونجد أنّ بعض فقهاء القانون الدولي يعتبرون أن تدخل الأمم المتحدة في الدول الخارجة من النزاعات الداخلية المسلحة لأغراض إنسانية يمثل انتهاكا صريحًا لمبدأ سيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للدولة، وهذا على اعتبار أن:

1- الأصل في العلاقات الدولية "عدم التدخل" المنصوص عليه في المواثيق المنشأة للمنظمات الدولية.

2- تأكيد المواثيق المنشاة للمنظمات الدولية على مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية كالتفاوض، الوساطة والمساعي الحميدة.

3- تأكيد سلوكات المنظمات الدولية على رفض فكرة التدخل في الشؤون الداخلية للدول أيًا كان المبرر الذي يستند إليه ذلك، حيث أعرب كل من مجلس الأمن والجمعية العامة على هذا المبدأ في التوصيات الصادرة عنها في العديد من المناسبات.[2]

كذلك نجد أن المادة 7/2 من الميثاق الأمم تؤكد على ضرورة احترام الاختصاص الداخلي للدول ألأعضاء في كل ما يتعلق باختيار شكل الدولة، نظامها السياسي والاقتصادي وكيفية إدارة عمليات حفظ أمنها الداخلي والخارجي وسلامة أراضيها3 ،وعلى هذا الأساس فإن

[1]- مسعد الرحمن زيدان، تدخل المم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الكتب القانونية، مصر، 2008، ص 1497.
[2]- أحمد عبد الله أبو علاء، مرجع سابق، ص ص 140-141.
[3]- مسعد عبد الرحمن زيدان، مرجع سابق، ص ص 586-587.

إعادة الإعمار يكون مسؤولية السلطات الداخلية للدولة، خاصة ما تعلق بتأهيل المؤسسات السياسية وتنظيم العمليات الانتخابية والنهوض بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية للدولة.
وفي هذا الصدد تواجه الأمم المتحدة صعوبة في فرض قوات حفظ السلام في ظل ممانعة الحكومة المضيفة، كما حدث في دار فور، حيث وصل الأمر إلى درجة أن أجبرت الأمم المتحدة بالتعهد للإتحاد الإفريقي للقيام ببعض عمليات حفظ السلام عام 2008، فقد تم إنشاء بعثة مشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة "اليوناميد" في دار فور وتطويرها لتكون أكثر فعالية في مهامها من خلال توفير عنصر القدرة على الانتشار السريع[1].

المطلب الثاني: الميزانية

تواجه منظمة الأمم المتحدة معوقات مالية في إطار تدخلها في الدول الخارجة من النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، على اعتبار أنها تحتاج إلى موارد مالية لتتمكن من خلالها من النهوض بأعبائها خاصة في ظل تزايد عدد النزاعات الداخلية المسلحة عقب نهاية الحرب الباردة.
وفي هذا الشأن حددت المادة 17 من الميثاق الأممي الأحكام التي تحكم عملية تمويل المنظمة، والتي تقع على عاتق الدول الأعضاء فيها بحسب الأنصبة التي تقررها الجمعية العامة، والذي ربطته المادة 49 من الميثاق بحق التصويت في الجمعية العامة باستثناء الحالات الخاصة التي تمر بها الدول العضو، ونجد أن ارتفاع تكلفة التدخل لإعادة إعمار الدول المنهارة قد جعل المنظمة محل ابتزاز واستغلال مالي من قبل الدول الكبرى لتغيير اتجاه بعض القضايا الدولية بما يخدم مصالحها وأهدافها الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية.[2]
ويعد تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مسؤولية جماعية تقع على عائق جميع الدول الأعضاء في المنظمة وكل دولة عضو ملزمة قانونيا بدفع حصتها وذلك وفق المادة 17 من الميثاق الأممي، حيث تقوم الجمعية العامة بقسمة نفقات حفظ السلام وفق مجموعة من المبادئ المحددة في القرار رقم 55/235 لعام 2000.[3]

ولقد ترتب عن عمليات حفظ السلام الكثير من المشاكل بخصوص تمويلها حيث أن اتساع نطاق عمليات السلام يتطلب نفقات مالية كبيرة، وفي ظل الأزمة المالية التي تمر بها المنظمة جعلتها عاجزة عن سداد مستحقات الدول المشاركة في عمليات حفظ السلام سواءًا

[1] يوسي إم هانيماكي، الأمم المتحدة، ترجمة أفتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012، ص 139.
[2] مسعد عبد الرحمن زيدان، مرجع سابق، ص ص 627-628.
[3] تمويل عمليات حفظ السلام، من الموقع، www. UN.org/ arpeace keeping Operation /financiy.shtml.

ما تعلق بالجنود أو المعدات، وهذا ما أدى إلى ارتفاع مديونية المنظمة لهذه الدول وحتى إعراض البعض منها عن المشاركة مجددًا في عمليات حفظ السلام[1].
فقد أصبحت العديد من الدول الأعضاء تمتنع عن دفع مستحقاتها من الحصص المالية المحددة لها في ميزانية المنظمة، مما يحرمها من الموارد اللازمة لتنفيذ برامجها ومهامها الأمر الذي قابله مردود سياسي متواضع، ففي النصف الأول من عام 1992 ازدادت تكاليفها بأربعة أضعاف ما كانت عليه سابقا، بحيث ارتفعت من نحو 7000 مليون دولار إلى حوالي 2,8 مليار دولار[2].

المطلب الثالث: التبعية في القرارات السياسية

أدى الغموض في بعض الأحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ومنح الدول الخمسة المنتصرة في الحرب العالمية الثانية حق الفيتو إلى تغليب الاعتبارات السياسية للدول الكبرى على أهمية تفعيل الأحكام والقواعد القانونية إلى درجة شل المنظمة في بعض الحالات عن القيام بمهامها.[3] حيث برزت مشكلة تتعلق بقرارات مجلس الأمن يتعلق الشق الأول منها بأن مجلس الأمن ليس ملزما بأن يسعى إلى اتساق قراراته مع المعاهدات الموقعة سابقا والتي لا تزال سارية المفعول ولم يتم إلغائها، والشق الثاني مرتبط بعدم وجود وسيلة تطالب بأن تكون قرارات مجلس الأمن متسقة مع القرارات الصادرة سابقاأما الشق الثالث والأخير فيقضي بأن مجلس الأمن كثيرا ما يصدر قرارات دون توفير وسائل لبلوغ الأهداف المنصوص عليها في تلك القرارات،[4] وهذا العجز راجع بالدرجة الأولى إلى وقوعه كجهاز في يد الدول الكبرى، وذلك تماشيا مع مصالحها ليشمل حالات تدخلها في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي والذي يرى فيه الواقعيون أنها المحرك الوحيد للتدخل من أجل إعادة إعمار الدول بما يخدم مصالحها القومية وليس لاعتبارات إنسانية.[5]
وعلى رأس الدول الكبرى المستغلة لهذا الوضع الولايات المتحدة الأمريكية التي تدفع بالأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى مخالفة بعض القواعد الدولية لتحقيق أكبر المكاسب السياسية والاقتصادية ويظهر هذا من خلال تدخلها في كل من العراق عام 1991 بحجة حماية حقوق الإنسان وفي هايتي عام 1993 بحجة الديمقراطية، وهذا بدون إصدار قرار رسمي من مجلس الأمن يخول لها ذلك.[6]

[1]- عبد السلام زروال ، مرجع سابق، ص 114.
[2]- إدريس لكريني، مرجع سابق، ص 10.
[3] مسعد عبد الرحمن زيدان، مرجع سابق، ص ص 587-588.
[4]جون بيليس، سيتفن سميت، مرجع سابق، ص ص 587-588.
[5] المرجع نفسه ، ص 820.
[6] مسعد عبد الرحمن زيدان، مرجع سابق، ص 641.

وقد تزامنت السيطرة الأمريكية على اتخاذ القرار في الأمم المتحدة بالتزامن مع الأزمة المالية التي تمر بها وتزايد وتيرة النزاعات الداخلية التي تتوجب تدخلها، حيث يوضح الجدول أدناه أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تعد أكبر مساهم في تمويل عمليات حفظ السلام بين عامي 2013 و 2015.

الجدول رقم (01): يوضح ترتيب الدول المساهمة في ميزانية حفظ السلام التابعة الأمم المتحدة ما بين 2013-2015

الدولة	نسبة المساهمة
الو م أ	**%28.38**
اليابان	**%10.83**
فرنسا	**%07.22**
ألمانيا	**%07.14**
بريطانيا	**%06.88**
الصين	**%06.64**
إيطاليا	**%04.45**
روسيا	**%03.15**
كندا	**%02.98**
إسبانيا	**%02.97**

المصدر: من الموقع:www.un.org/ar

وفي نفس النقطة بالذات نجد الخشية الكامنة أو الصريحة من أن يؤدي ثقل مشاركة إحدى الدول الأكثر تأثير في عمليات حفظ السلام إلى تحويل هذه العمليات والأمم المتحدة إلى أداة في خدمة المصالح الآنية والمستقبلية لهذه الدولة، كما حدث في رواندا، حيث أنه في ظل التنافس الدولي حول ثروات القارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تم حصر نشاط الأمم المتحدة في عمليات الإغاثة وتم تحجيم الدور الفرنسي كبداية لإخراجها من المنطقة لصالح النفوذ الأمريكي.[1]

[1] عدّي صدام حسين، مرجع سابق، ص 161.

المبحث الرابع: ضرورةإصلاح الأمم المتحدة

توجد العديد من العوامل التي تستوجب ضرورة إصلاح الأمم المتحدة منها مرور فترة زمنية طويلة إلى صياغة ميثاقها التأسيسي خاصة بعد دخول المنظمة في النظام العالمي الجديد والتغيرات التي لحقت به.

المطلب الأول: إصلاح مجلس الأمن

لقد عادت مسالة إصلاح مجلس الأمن في الدورة العادية للجمعية العامة لعام 2009 إلى الواجهة مرة أخرى، وذلك بعد فشل عدة مرات وبلوغ المنظمة أربعة وستون سنة منذ تأسيسها، وقد كانت الدعوة إلى إصلاح المجلس وهذا من خلال:

1- أهمية توسيع عضوية مجلس الأمن وذلك في ضوء زيادة عدد الدول الأعضاء في المنظمة ليبلغ 190 دولة عضو.

2- تقليص حق استخدام الفيتو وترشيد استخدامه.

3- ترشيد الأداء وتحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية في قرارات المجلس بحيث لا يكون ناد خاص ذو عمليات سرية.[1]

فقد أصبح مجلس الأمن خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة واحتفاء ظاهرة استخدام حق الفيتو، يبدو كأنه حكومة أولية تمارس نشاطها دون أي رقابة سياسية وقضائية[2] وبقيت الدول الدائمة العضوية فيه تتحرك وفق إدراكها بنوعية الفائدة المتوقعة من جراء دعمها لعمليات الأمم المتحدة وإذا ما كانت مصالحها قد تعرضت أو شكت أنها ستتعرض للخطر.[3]

كل هذا دفع للقول بأهمية الرقابة على قرارات مجلس الأمن سواءًا القانونية أو السياسية، كآلية للحدّ من الامتيازات التي يخولها لها حق الفيتو، لكن يبقى تطبيقها شبه مستحيل في ظل السلطة الممنوحة للدول الخمسة الكبار الدائمة العضوية في المجلس.[4]

فمحاولة جعل المجلس أكثر فعالية في حل النزاعات الدولية وأكثر تمثيلا للمجتمع الدولي في أوائل التسعينات وذلك باقتراح التخلي عن حق النقض ومضاعفة عدد الدول الأعضاء فيه بما يتلائم وميزان القوة في النظام العالمي الجديد كألمانيا واليابان والهند والبرازيل، أدى إلى ظهور مشكلتان الأولى أنّ أي محاولة لنزع حق النقض سيقابل

[1] عمارة أنبية جمعة، "الأمم المتحدة بين الهيمنة ومبررات الإصلاح"، مجلة جامعة الزيتونية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة الزيتونية، العدد (1)، 2012، ص 25.
[2] حسن نافعة، مرجع سابق، ص 441.
[3] عدّي صدام حسين، مرجع سابق، ص 160.
[4] مسعد عبد الرحمن زيدان، مرجع سابق، ص 644.

بالنقض، على اعتبار أن الميثاق لا يسمح بنزع حق النقض دون الموافقة الجماعية للدول الخمسة، والثانية: أن إضافة أي عضو جديد له حق النقض سيؤدي إلى حدود معارضة بين الدول، فالدول الأوروبية تعارض بشدة عضوية ألمانيا ولا ترى الأرجنتين في البرازيل أن لها ميزة ترقى بها لمكانة أعلى منها، وكذلك تنظر باكستان إلى إنظمام الهند بعداء واضح.[1]

المطلب الثاني: إصلاح عمليات السلام

يكون إصلاح عمليات السلام من أجل الاستفادة من العدد المحدود لهذه القوات ومنع إساءة استخدام السلطة، وضمان عدم تداخل نشاطاتها مع العملية الديمقراطية داخل الدولة المعنية بالتدخل.

فنجد أن أفراد قوات السلام يستغلون السلطة المعنوية الممونحة لهم من قبل الأمم المتحدة باتجاههم إلى النشاط غير القانوني كالاستغلال الجنسي وتهريب الأسلحة والاتجار بالبشر، مما يؤثر على فعالية مهامها، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن نسبة الاستغلال الجنسي تميل للتزايد في مناطق ما بعد النزاع عقب وصول أفراد عمليات السلام إليها وهذا راجع بالأساس إلى التفاوت في المداخيل بين أفراد قوات السلام ومداخيل السكان المحلية، مع وجود الفئات الضعيفة والمحرومة كالنساء والأرامل والأطفال اليتامى خاصة في مخيمات اللاجئين والمشردين[2]، كأشكال أولية غير مكتملة لكيانات اجتماعية هرمية يتولى كل واحد سلطة ما والقاعدة السائدة فيها هي النقص والحرمان وتدهور الحياة الاجتماعية مما يتيح الفرصة أمام ارتكاب كافة أنواع الانتهاكات.[3]

وعلى اعتبار أن الإصلاح أصبح ضروري أصدر مبعوث الأمم المتحدة **"الخضر الإبراهيمي"** تقرير عن قوات السلام لعام 2000 أشار فيه إلى النقص الواضح في الموارد مما أعاق العديد من عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، وأكد على ضرورة وجود ولاية واضحة وواقعية، وضرورة تطوير"قدرة الانتشار السريعة"، فرغم إنشاء لجنة بناء السلام عام 2006 بقت قوات حفظ السلام قليلا ما تستفيد من شبكة دعم متكاملة، وتفتقر للموارد المالية اللازمة[4]. وقد اقترح الأمين العام "بطرس غالي" لزيادة كفاءة عمليات حفظ السلام ما يلي:

أ/ قيام الدول الأعضاء بدفع مخصصاتها في نفقات هذه القوات من ميزانية وزارات الدفاع.

---

[1] يوسي إم هينيماكي، مرجع سابق، ص 136.

[2] شارون ويهارت، "مشروعية عمليات السلام"، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم للسلام الدولي،2009 ص 177

[3] فابريس ويسمان، "سيراليون بأي ثمن"، العنف والسياسة والعمل الإنساني، مركز الإمارات للدروس والأبحاث الإستراتيجية، الإمارات العربية السعودية، 2006، ص 19.

[4] يوسي إم هانيماكي، مرجع سابق، ص 139.

ب/ التزام الدول الأعضاء بالإعلان عن عدد ونوعية القوات التي تستطيع المساهمة بها مقدمًا.

ج/ إيجاد نظام فعال للتدريب والإمدادات اللوجيستية والاتصالات بين القيادة الميدانية والمقر[1].

هذا مع ضرورة وضع خطط مسبقة لتحركات قوات حفظ السلام عبر إيجاد جهاز معلومات كفء يوفر لها المعلومات عن الأوضاع السائدة هناك، حيث اتضح أنّ معظم العمليات التي نفدت من قبل كانت تفتقر لوجود مثل هذه الخطط، ولم يكون لديها جهاز جمع معلومات من ميدان الذي تعمل فيه، وكانت قوات كل دولة مشاركة في حفظ السلام تعتمد بشكل منفرد على عناصر الاستخبارات الخاصة بها، ولا يوجد تنسيق بين هذه العناصر، لهذا على المنظمة العمل على تحسين سبل الاتصال بين عناصر القوات والمعلومات المختلفة وبين القيادة المركزية في مقر المنظمة بنيويورك[2].

المطلب الثالث: إصلاح النظام المالي

إنّ المشاكل المالية التي تعاني منها الأمم المتحدة ترجع بالأساس إلى اعتمادها على تمويل جزء كبير من ميزانيتها على عدد محدود من الدول وهذا ما جعلها محل الابتزاز المالي والهيمنة من قبل الدول الكبرى، لهذا يعتبر الإصلاح المالي للمنظمة أمر ضروري لجعل نشاطاتها أكثر مصداقية وفعالية من ذي قبل، حيث صرح الأمين العام الأسبق "بطرس غالي" بأن: "المال والمال والمال هو الشرط الأساسي الذي لابد منه لكي تستطيع المنظمة أداء الدور الذي تستطيعه بعد انتهاء الحرب الباردة"[3] وفي هذا الإطار قام بتقديم اقتراحات لإصلاح النظام المالي للمنظمة من خلال:

1/ الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية بضمان اشتراكات للدول الأعضاء، لكن هذا الاقتراح محل مناقشة لأنه سيؤدي إلى إغراق المنظمة في المزيد من الديون.

2/ السماح للمنظمة بالتمتع بحقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي، لكنه كذلك اقتراح محل للمناقشة لأنه سيؤدي إلى تصعيد الأزمة المالية للمنظمة.

3/ فرض رسوم على مبيعات الأسلحة التقليدية، لكنه كذلك في طور المناقشة لأنه يتناقض مع هدف الأمم المتحدة في منع انتشار الأسلحة واستخدامها أو التهديد باستخدامها[4].

فمحاولة إيجاد مصادر جديدة لتمويل الأمم المتحدة وتعزيز الاستقلال المالي لعمليات حفظ السلام الدولية من الدول الرئيسية الممولة لها، من خلال دعم استقلال موازنتها المالية

---

[1] حسن نافعة، مرجع سابق، ص 42 .

[2] Emil Osmancavusoglu,op.cit, P5.

[3] عدي صدام حسين، مرجع سابق، ص 166.

[4] مسعد عبد الرحمن زيدان، مرجع سابق، ص ص 632 -633.

وتحديد مواردها بنسبة معينة عن الموازنة العادية للمنظمة من خلال تحديد الاشتراكات السنوية لكل دولة عضو مما يتماشى وقدراتها الاقتصادية ومسؤوليتها في حفظ السلم والأمن الدوليين، وبما يضمن نفقات عمليات السلام الأممية،[1] وهذا لإخراج المنظمة من الأزمة المالية التي تعيشها والتخلص من الابتزاز المالي الممارس من قبل الدول الكبرى.

وفي هذا الإطار تم إنشاء صندوق بناء السلام لتمويل عمليات إعادة الإعمار في الدول الخارجة من النزاعات المسلحة، والذي أنشأ عام 2006 من قبل الأمين العام للأمم المتحدة لتأمين حاجات الضرورية للبلدان خارجة من الحروب، وهو يعتمد على المساعدات الطوعية مقدمة من الدول والمؤسسات المالية الدولية، كما قد يمتد عمله إلى البلدان التي لم تدرج في عمل لجنة بناء السلام وفق ما يراه الأمين العام[2].

[1] حسن نافعة، مرجع سابق، ص 445.
[2] خولة محي الدين، مرجع سابق، ص 502.

وأخيرا ما يمكن قوله أن منظمة الأمم المتحدة تلعب دور أساسي في إعادة إعمار الدول الخارجة من النزاعات المسلحة مقارنة بباقي الفواعل الدولية، وذلك لامتلاكها القدرة على التواجد ضمن هذه الدول من خلال الآليات التي تم استحداثها عقب نهاية الحرب الباردة، وهذا ما جعلها تنجح في العديد من هذه العمليات، لكن بالمقابل نجدها قد فشلت في حالات أخرى، وهذا نتيجة القصور الذي تعاني منه بعض أجهزتها مما يستدعي ضرورة إصلاحها لجعلها أكثر فعالية ومصداقية.

خاتمة

من خلال دراستنا لدور الأمم المتحدة في إعادة الإعمار بعد إنتهاء النزاعات الداخلية نخلص إلى أن إستراتيجيات الأمم المتحدة في إعادة الإعمار تعتبر عملية لا بد منها لأجل النهوض بدول ما بعد النزاع وذلك من خلال إعمال الإجراءات المتعلقة بالجوانب الأمنية عن طريق نزع السلاح، إزالة الألغام وإصلاح القطاع الأمني، وكذا الجوانب السياسية من خلال بناء الدولة والإشراف على الانتخابات وإصلاح النظام السياسي والعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية عبر تحقيق التنمية الاقتصادية وإعادة بناء البنية التحتية وجلب الاستثمارات الأجنبية، وكذلك الجوانب الاجتماعية من خلال حماية حقوق الإنسان وتقديم المساعدات الإنسانية وتحقيق الإستقرار الاجتماعي ،وكل هذه الإجراءات تعبر عن إستراتيجية شاملة متكاملة تبنتها الأمم المتحدة لتتمكن من استعادة حالة السلم والأمن ذاخل الدول الخارجة من النزاعات المسلحة الداخلية.

ولقد توصلنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى مجموعة من النتائج نجملها فيما يلي:

- أنَ إعادة الإعمار بعد انتهاء الحروب، يمثل إجراء لا بد منه من أجل إعادة النهوض بالدول المنهارة أو الفاشلة من جراء الخراب والدمار الذي لحق من نتيجة النزاع المسلح.
- أنَ إعادة الإعمار كمصطلح يتداخل مع مجموعة من الإجراءات التي يشتمل عليها كإستراتيجية تتم عبر مراحل تبدأ بالدبلوماسية الوقائية، صنع السلام، حفظ السلام وبناء السلام.
- أنَ إستراتيجية إعادة الإعمار تعبر عن مجموعة شاملة من الإجراءات الساعية لتلبية احتياجات السكان المتضرين والحيلولة دون تصاعد النزاعات وتفادي الإنتكاس إلى حالة العنف من جديد ومعالجة الأسباب الجدرية وتدعيم السلام المستدام.
- أنَ إعادة إعمار الدول بعد نهاية النزاع تتبناها العديد من الفواعل كالدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والتي

تعمل في إطار تكاملي و تعاوني بما يضمن أكبر قدر ممكن من السلام والتنمية و العدالة.

- أن الأمم المتحدة تعد فاعل أساسي في إعادة إعمار الدول الخارجة من النزاعات المسلحة باعتبارها تمتلك القدرة على التعامل مع طبيعة هذه النزاعات خاصة بعد إعادة تكيف نفسها وأجهزتها بعد نهاية الحرب الباردة لتشمل كافة الجوانب الكفيلة بإعادة لم شمل الدول الممزقة من الحروب على كافة الأصعدة.
- كذلك نجد أن الأمم المتحدة تواجه بالمقابل مجموعة من العوائق أدت إلى الحد من فعاليتها، كمبدأ عدم التدخل وارتباط تمويلها بمصالح الدول الكبرى، ومنه التبعية في قراراته السياسية لتلك الدول، كل هذا أدى إلى نجاحها في بعض المناطق مثل كوسوفو والعراق وفشلها في مناطق أخرى مثل العراق وأفغانستان نتيجة مجموعة العوامل التي تميز كل حالة عن الحالات الأخرى، مما استدعى إصلاحها على مستوى مجلس الأمن والتمويل وعمليات السلام، لتكون أكثر تفعلا لألياتها ومؤسساتها وقواتها للحد من النزاعات المسلحة وبناء السلام المستدام على كافة الجوانب وذلك من أجل الرقي والنهوض بالدول المنهارة والممزقة من الحروب.

الملاحق

<u>الملحق رقم(01):</u> يوضح أهم بعثات الأمم المتحدة في حفظ السلام مابين 1991-2005.

البعثة	التاريخ	التعداد	الخسائر البشرية	تكلفة التدخل
بعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية.	أفريل 1991	28 جندي،195 مراقب عسكري،6 أفراد شرطة،124 موظف مدني دولي، 96 موظف مدني محلي.	11 شخص.	47.95 مليون دولار أمريكي.
بعثة مراقبين الأمم المتحدة في جورجيا.	أوت 1993	122 مراقب عسكري، 11 فرد من الشرطة، 102 موظف مدني دولي، 183 مدني محلي، متطوع من الأمم المتحدة.	08 أشخاص	36.38 مليون دولار أمريكي.
بعثة الأمم المتحدة للإدارة في كوسوفو.	جويلية 1999	36 مراقب عسكري، 2188 أفراد شرطة، 642 موظف مدني دولي، 203 متطوع من الأمم المتحدة.	35 شخصا.	252.25 مليون دولار أمريكي.
بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.	أكتوبر 1999	944 جندي، 69 مراقب عسكري، 30 شرطي، 216 موظف مدني دولي، 369 موظف مدني محلي، 83 متطوع من الأمم المتحدة.	165 شخص	113.22 مليون دولار أمريكي.
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.	نوفمبر 1999	15051 جندي، 724 مراقب عسكري، 786 شرطي، 816 موظف مدني دولي، 1338 موظف مدني محلي، 482 متطوع من الأمم المتحدة.	066 شخص	1153.80 مليون دولار أمريكي.
بعثة الأمم المتحدة في إتيوبيا وإرتيريا.	جويلية 2000	3132 جندي، 205 مراقب عسكري، 191 موظف مدني دولي، 235 موظف مدني محلي، 74 متطوع من الأمم المتحدة.	10 أشخاص.	185.99 مليون دولار أمريكي.
بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا	سبتمبر 2003	14656 جندي، 193 مراقب عسكري، 1088 شرطي، 558 موظف مدني دولي، 840 موظف مدني محلي، 433 متطوع من الأمم المتحدة.	60 شخص	760.57 مليون دولار أمريكي.
عملية الأمم المتحدة في كوديفوار	أفريل 2004	6701 جندي، 195 مراقب عسكري، 674 شرطي، 350 موظف مدني دولي، 418 موظف مدني محلي، 203 متطوع من الأمم المتحدة.	12 شخص	438.17 مليون دولار أمريكي.

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الإستقرار في هايتي	جوان 2004	7265 جندي، 174 مراقب عسكري، 449 موظف مدني دولي، 489 موظف مدني محلي، 164 متطوع من الأمم المتحدة.	10 شخص	541.30 مليون دولار أمريكي.
عملية الأمم المتحدة في بوروندي	جوان 2004	5336 جندي، 189 مراقب عسكري، 87 شرطي، 325 موظف مدني دولي، 385 موظف مدني محلي، 144 متطوع من الأمم المتحدة.	19 شخص	307.69 مليون دولار أمريكي.
بعثة الأمم المتحدة في السودان	مارس 2005	3638 جندي، 362 مراقب عسكري، 222 شرطي، 511 موظف مدني دولي، 983 موظف مدني محلي، 067 متطوع من الأمم المتحدة.	/	969.47مليو ن دولار أمريكي.

المصدر:خليل حسين، قوات حفظ السلام والقرار 1701، 20 فيفري 2008، من الموقع:

www.drkhalilhoussein.blogspot.com/2008/02/1701-20.html.

قائمة المراجع

أ/ الكتب:

1- إبراهيم (محمود أحمد)، الصومال بين الإنهيار و المصالحة الوطنية، مركز الإهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، 2005

2- إسماعيل الحيالي(نزار)، دور الحلف الأطلسي بعد إنتهاء الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية السعودية،2003

3- بن غربي (ميلود)، مستقبل الأمم المتحدة في ظل العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008

4- بيليس(جون)،سميت(ستيفن)،عولمة السياسة العالمية،ترجمة :عبد العزيز بن عثمان بن صقر، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2006

5- سيلرز(هوتمر)، النظام العالمي الجديد، ترجمة: صادق إبراهيم عودة، دار الفارس للنشر و التوزيع، الإردن، 2001

6- صدام حسين(عدي)، عالم ما بعد الحرب الباردة، دار المنصور، العراق، 2004

7- عبد الرحمان زيدان(مسعد)، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات غير ذات الطابع الدولي، دار الكتب القانونية، مصر، 2012

8- عبد الناصر مانع(جمال)، التنظيم الدولي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007

9- عطا الله الهيتي(نعمان)، قانون الحرب:القانون الدولي الإنساني، دار رسلان، سوريا، 2008

10- فوكوياما(فرانسيس)، بناء الدولة، ترجمة:مجاب الإمام، مكتبة العكيبان، المملكة العربية السعودية، 2007

11- فخر(أحمد)، دور الأمم المنحدة في تنمية الشعوب الإفريقية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008

12- كمال الخزوبي(ثامر)، العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الازمات، مجدلاوي للنشر و التوزيع، الأردن، 2004

13- مسعود مفتاح(غيث)، التدخل الدولي الإنساني، مجلس الثقافة العامة، مصر، 2004

14- ميسون(سانتيا)و أخرون، المقاربات الإيجابية لبناء السلام، ترجمة: فؤاد سروجي، دارالأهلية للنشر و التوزيع، لبنان، 2007

15- نافعة(حسن)، الأمم المتحدة في نصف قرن، عالم المعرفة، 1995

16- ويسمان(فابراس)، العنف و السياسة و العمل الإنساني، مركزالإمارات و الأبحاث الإستراتيجية، الإمارات العربية السعودية، 2006

17- هيناماكي(يوسي إم)، الأمم المتحدة، ترجمة: فتحي صقر، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، مصر، 2012

18- يوسف(كورلين)، سمير المداني(أحمد)، تجارة الأسلحة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2013
19- معهد سنوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح و الأمن الدولي،الكتاب السنوي، (ترجمة:مركزدراسات الوحدة العربية)، مركز دراسات الوحدةالعربية، لبنان، 2004
20- معهد سنوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح و الأمن الدولي،الكتاب السنوي، (ترجمة:مركزدراسات الوحدة العربية)، مركز دراسات الوحدةالعربية، لبنان،2005
21- معهد سنوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح و الأمن الدولي،الكتاب السنوي، (ترجمة:مركزدراسات الوحدة العربية)، مركز دراسات الوحدةالعربية، لبنان،2009
22- - معهد سنوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح و الأمن الدولي،الكتاب السنوي، (ترجمة:مركزدراسات الوحدة العربية)، مركز دراسات الوحدةالعربية، لبنان،2010
23- مركز دراسات الوحدة العربية، العراق و المنطقة بعد الحرب: قضايا إعادة الإعمار الإقتصادي و الإجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004

ب/ المجلات:

1- الخزندارإبراهيم(سامي) "المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية(إطار نظري)"،المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد32، 2011
2- الفتاح محمد عثمان(مختار)،"الإستثمار الأجنبي و دوره في تحقيق التنمية الإقتصادية في السودان خلال الفترة من 2000 إلى 2010" مجلة أماراباك العلمية، المجلد الرابع، العدد الحادي عشر،(د ب ن)، 2013
3- الهاشمي(حميد)،"عشر سنوات على إحلال العراق(ميكانيزمات العيش المشترك و الهوية الوطنية)"، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية،10-11 أفريل،2013
4- أنبية جمعة(عمارة)،" الأمم المتحدة بين الهيمنة ومبررات الإصلاح"، مجلة جامعة الزيتونة، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، جامعة الزيتونة، العدد الأول،2012
5- حمدوش(رياض)،"تطور مفهوم بناء السلام(دراسة في النظرية و المقاربات)، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر،(د ت ن)
6- طالب حافظ(حسين)،" الأدوار الجديدة لحف الناطو بعد انتهاء الحرب الباردة"، مركز الدراسات الدولي،قسم الدراسات الأوروبية، العدد 46، جامعة بغداد، العراق، (د س ن)

7- زقاغ(عادل)،خلافة(هاجر)،"عقبات تفعيل دور المنظمات غير في حوكمة عمليات بناءالسلام"، قسم العلوم السياسية، جامعة، باتنة، العدد11، الجزائر، جوان2004
8- سوكا(ياسين)،" النظرإلى الماضي والعدالة الإنتقالية:بناء السلام وكشف المسؤوليات"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد862، جويلية2006
9- فخر(أحمد)، مجلة المفاهيم و الأسس العلمية للمعرفة، العدد الأول، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، مصر، 2005
10- محمد(زبدان)،" الإستثمارالأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقال(نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر)"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد الأول، الجزائر، (د س ن)
11- محي الدين(خولة)،" دور الأمم المتحدة في بناء السلام"، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية و الإقتصادية، جامعة دمشق، العددالثالث، المجلد 27، سوريا، 2011
12- ناجي مالاياس(عبد الصمد)،" الأمم المتحدة و التدخل الإنساني في إطار الواقع الدولي وأثره في حماية حقوق الإنسان"، مجلة كلية بغداد للعلوم السياسية، العدد23 العراق، 2010
13- نظير(مروة)،" عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (التطورالمفاهيمي والعملياتي)"، مجلة السياسة و العلاقات الدولية، العدد3168، (د ب ن)، 2010

ج/ التقارير:

1- الإتحاد الإفريقي، تقرير عن وضع سياسة إعادة الإعمار و التنمية ما بعد النزاعات، الدورة العادية التاسعة، جامبيا، 25-29 جويلية، 2006
2- الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، مذكرة من أمانة الأونكتاد، مجلس التجارة و التنمية، الدورة الستون، سويسرا، 2012
3- الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، الدورة الثالثة عشرة، 21-26 أفريل، قطر، 2012
4- الأمم المتحدة، تقرير الأمم المتحدة حول الأهداف الإنمائية للألفية، نيويورك، 2015
5- الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الدورة الخامسة و الخمسون، الملحقرقم 1، نيويورك، 30 أوت 2000
6- الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول الأسلحة الصغيرة، رقم 55، نيويورك، 2013
7- الأمم المتحدة، مذكرة توجيهية للأمين العام بشأن الديمقراطية، رقم 55021-10 نيويورك، (د س ن)
8- الأمم المتحدة، معهد تدريب عمليات السلام، مبادئ التدخل و الإدارة في عمليات حفظ السلام،2009

9- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،أدوات سيادة القانون في الدول الخارجة من النزاعات : المشاورات الوطنية بشان العدالة الإنتقالية، نيويورك، 2009
10- الأمم المتحدة، تقرير لجنة بناء السلام عن منع نشوب النزاعات، الدورة السابعة و الستون، 28 فيفري 2013
11- حلقة نقاشية، العدالة الإنتقالية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 7 ماي 2013
12- براند(ماركوس)، المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، بناء القدرات في سبيل تحقيق الديمقراطية و السلام و التقدم الإجتمتعي، قطر، 29 أكتوبر-1نوفمبر 2000
13- روكلين(راكيل)، تقرير الحق في السكن اللائق، الدورة السادسة و العشرون، (د س ن)
14- تقرير اللجنة الدولية المعنية بالسيادة و مسؤولية الحماية.

ج/الدوريات و المقالات:

1- تدخل حلف الشمال الأطلسي في كوسوفا،ترجمة:الطاهر بوساحية،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد40، (د ب ن)، 2001
2- نراغي(سنام)،البشرى(جودي)، إعادة البناء ما بعد النزاع، (د ب ن)، (د س ن)

د/ الدراسات غير المنشورة:

1- زروال(عبد السلام)، عمليات لسلام التابعة للأمم المتحدة، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستيرفي القانون الدولي العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة)، الجزائر، 2010
2- زغبيب(أمينة)، دور المنظمات الدولية في إعادة الإعمار لفترة ما بعد الحرب الباردة، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة)، الجزائر،2012
3- قلي(أحمد)، قوات حفظ السلام: دراسة في ظل المستجدات اللدولية، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو)، الجزائر، 2013.
4- محمد بشير مدحت الطاهر(معاد)، إستراتيجية إعادة الإعمار بعد الكوارث والحروب في فلسطين،(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستيرفي هندسة العمارة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح)،فلسطين، 2010.

5- يحيى القهالي(حمير)، الوضع القانوني لرجال الشرطة الدولية التابعين للأمم المتحدة في عمليات بناء السلام، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستيرفي القلنوت العام، جامعة الشرق الأوسط) 2013

د/ المواقع الإلكترونية:

1- إصلاح القطاع الأمني من الموقع :
www.UN.org/ar/peacekeeping/abut/dpko.
2- المساعدات الإنتخابية من الموقع :
www.UN.org/wcm/content.sit.undpa
3- الموقع الرسمي لعملية حفظ السلام الدولية في كوسوفو من الموقع :
www.UN.org/ar/peacekeepingmission/baround.shtml
4- بعثات حفظ السلام الدولية من الموقع :
www.UN.org/ar/peacekeepingmission.shtml
5- تمويل عمليات حفظ السلام من الموقع :
www.UN.org/ar/peacekeepingoperation/finency.shtml
6- دور الأمم المتحدة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية من الموقع:
www.UN.org/arabi/asa/about/esa.shtml
7- رسالة الأمين العام بمناسبة اليوم الدولي للتوعية بالألغام 14 أفريل 2005 من الموقع :
www.UN.org/ar/message/secrchster.asp
8- نزع السلاح،التسريح وإعادة الدمج من الموقع :
www.UN.org/ar/peacekeeping/ddr

ثانيا:باللغة الأجنبية:

أ/الكتب:

1- Bradan Barma, Analysis of the post disaster reconstruction process folowing ,turkish eathuaks, Izmir, insustue of tachnology Turkey, 1999
2- Charls Tcall, Ending wass and bulding peace ,International raponses towrn, secieties intrnational studies perppection, Amirecan university, 2008

ب/ التقارير:

1 -African Union, Post conflict reconstruction policy fromwork, nepad secretariat governance ,peace and security programe, june, 2005.

1-Governence,strategies for post conflict reconstrction,sustainable peace and development,undes dixusion peper, GPAB/ REGOPA cluster, november,2007

3- United Naition, peace keeping operations prencepals andguidlines.

4- United Naition, secritary concial, Rapport the secritary général the united nation administration mission in kosovo ,12july 1999.

5- United Naition, mission in Siera leone, (UNOMSIL and UNAMSL) , Siera leone, 1998-2005.

ج/ المقالات:

1- Damian Lilly, The peace bulding dimenion of military relations in complex emergencies , International Alart,London.

2- Emil Osmancavusoglo, Chalanges to united naitions peae keeping operation in the post cold war, perceptions, vol IV No4, 2004.

3- Marie eve Roy Marcoux, Construction de la pix post conflit, instutut quebécios de hout etude internationales, université laval, janvier,2008.

4- Lacunstruction de la pix, defis et potontiad émergent commission justic et pix bilg francophon asble,rue murisse liebart 31/6,2011

الفهرس

مقدمة.....7-1

الفصل الأول : إعادة الإعمار :مقاربة معرفية.....19-9

المبحث الأول: مفهوم إعادة الإعمار.....14-10

المطلب الأول: تعريف إعادة الإعمار.....11-10

المطلب الثاني: إعادة الإعمار والمفاهيم التي يتأسس عليها 13-11

المطلب الثالث: تعريف إستراتيجية إعادة الاعمار.....14-13

المبحث الثاني: أبعاد إعادة الإعمار.....19-14

المطلب الأول: البعد الامني 15

المطلب الثاني: البعد السياسي.....16

المطلب الثالث: البعد الإقتصادي و الإجتماعي 17-16

المطلب الرابع: البعد البيئي.....18-17

المطلب الخامس:البعد الفيزيائي.....19-18

المبحث الثالث: الأطراف الفاعلة في عملية إعادة الإعمار.....27-20

المطلب الأول: الدولة.....21-20

المطلب الثاني: المنظمات الدولية و الإقليمية.....24-21

المطلب الثالث: المؤسسات المالية الدولية 25-24

المطلب الرابع: المنظمات غير الحكومية.....26

الفصل الثاني : إستراتيجات الأمم المتحدة في إعادة الإعمار.....57-29

المبحث الأول: في المجال الأمني.....34-30

المطلب الأول: نزع السلاح.....32-30

المطلب الثاني: نزع الألغام.....33-32

المطلب الثالث: إصلاح القطاع الأمني 34-33

المبحث الثاني: في المجال السياسي..... 41-35

المطلب الأول: بناء الدولة 36-35

المطلب الثاني: الإشراف على الإنتخابات 37-36

المطلب الثالث: إصلاح النظام السياسي..... 39-38

المطلب الرابع: العدالة الإنتقالية و المصالحة الوطنية 41-39

المبحث الثالث: في المجال الإقتصادي 45-42

المطلب الأول: التنمية الإقتصادية 43-42

المطلب الثاني: إعادة بناء البنية التحتية.....44-43

المطلب الثالث: جلب الإستثمارات 45-44

المبحث الرابع: في المجال الإجتماعي 51-46

المطلب الأول: حماية حقوق الإنسان 49-46

المطلب الثاني: تقديم المساعدات الإنسانية 51-49

المطلب الثالث: تعزيز الإستقرار الإجتماعي 51-49

الفصل الثالث : تقييم فعالية الأمم المتحدة في إعادة الإعمار.....79-54

المبحث الأول: نجاح الأمم المتحدة في إعادة الإعمار.....63-54

المطلب الأول: عوامل النجاح.....57-55

المطلب الثاني: إعادة إعمار كوسوفو.....62-57

المطلب الثالث: إعادة إعمارسيراليون 63-62

المبحث الثاني: فشل الأمم المتحدة في إعادة الإعمار.....70-64

المطلب الأول: عوامل الفشل.....65-64

المطلب الثاني:إعادة إعمار العراق.....68-65

المطلب الثالث: إعادة إعمارأفغانستان.....70-68

المبحث الثالث: العوائق التي تواجه الأمم المتحدة في إعادة الإعمار.....75-71

المطلب الأول: مبدأ السيادة 72-71

المطلب الثاني: الميزانية 73-72

المطلب الثالث: التبعية في القرارات السياسية 75-73

المبحث الرابع:ضرورة إصلاح الأمم المتحدة 76-79

المطلب الأول: إصلاح مجلس الأمن 76-77

المطلب الثاني: إصلاح عمليات السلام 77-78

المطلب الثالث: إصلاح النظام المالي 78-79

خاتمة 79-80

قائمة الملاحق.....82-85

قائمة المراجع.....87-88

الفهرس 90-91